PROVISIONAL
S/PV.2591
14 June 1985
ARABIC

الأمم المتحدة

مجلس الأمن

محضر حرفي مؤقت للجلسة الحادية والتسعين بعد الألفين والخمسمائة

المعقودة بالمقر ، في نيويورك ،
يوم الجمعة ، ١٤ حزيران/يونيه ١٩٨٥ ، الساعة ١٥/٣٠

الرئيس :	السيد مهابر	(ترينيداد وتوباغو)
الأعضاء :	اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية	السيد سافرونتشوك
	استراليا	السيد هوغ
	بوركينا فاصو	السيد زيد وويمبا
	بيرو	السيد لونا
	تايلند	السيد كاسمسرى
	جمهورية اوكرانيا الاشتراكية السوفياتية	السيد اود وفينكو
	الدانمرك	السيد غروني
	الصين	السيد فان غوشيانغ
	فرنسا	السيد دى كيمولاريا
	مدغشقر	السيد راكوتوند رامبوا
	مصر	السيد خليل
	الهند	السيد فيرما
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية	السيد ماكسي
	الولايات المتحدة الامريكية	السيد كلارك

يتضمن هذا المحضر النصوص الاصلية للكلمات الطلقة باللغة العربية ونصوص الترجمات الشفوية للكلمات الطلقة باللغات الاخرى . وسيطبع النص النهائي للمحضر ضمن سلسلة الوثائق الرسمية لمجلس الامن .

أما التصحيحات فينبغي ألا تتناول غير النصوص الاصلية للكلمات . وينبغي ارسالها موقعة من احد أعضاء الوفد المعني خلال اسبوع الى رئيس قسم تحرير الوثائق الرسمية بادارة شؤون المؤتمرات: Chief of the Official Records Editing Section, Department of Conference Services, room DC2-0750, 2 United Nations Plaza ، مع الحرص على ادخالها على نسخة واحدة من المحضر نفسه .

افتتحت الجلسة الساعة ١٦/٤٠

اقرار جدول الأعمال

أقر جدول الأعمال .

الحالة في قبـــرص

تقرير الأمين العام عن عملية الأمم المتحدة في قبرص (S/17227 و Add.1 و 2)

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : أود أن أحيط أعضاء المجلس علما بأني قد تلقيت رسائل من ممثلي تركيا وقبرص واليونان يرجون فيها دعوتهم للمشاركة في مناقشة البند المدرج على جدول الاعمال . ووفقا لما جرت عليه الممارسة ، ازمع ، بموافقة المجلس ، دعوة هؤلاء الممثلين للمشاركة في المناقشة دون أن يكون لهم حق التصويت ، وفقا للاحكام ذات الصلة من الميثاق وللمادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس .

بما أنه ليس هناك اعتراض ،فقد تقرر ذلك .

بناء على دعوة من الرئيس ، قام السيد تركمان (تركيا) ، والسيد موشوتاس (قبرص) ، والسيد دونتاس (اليونان) بشغل مقاعد على طاولة المجلس .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : أود أن أشير الى أن أعضاء المجلس وافقوا ، اثناء مشاورات المجلس ، على توجيه دعوة الى السيد أوزبر كواري ، وفقا للمادة ٣٩ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس . وما لم أسمع أي اعتراض على ذلك سأعتبر ان المجلس يقرر دعوة السيد كوراى ، وفقا للمادة ٣٩ من نظامه الداخلي المؤقت .

بما انه ليس هناك اعتراض ، فقد تقرر ذلك .

سأدعو السيد كوارى ،في الوقت المناسب ، الى شغل مقعد على طاولة المجلس والادلاء ببيان .

يبدأ المجلس الان نظره في البند المدرج على جدول أعماله . ومعروض على أعضاء المجلس تقرير الأمين العام عن عملية الأمم المتحدة في قبرص ، عن الفترة من

١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٤ الى ٣١ ايار/مايو ١٩٨٥ (S/17227 و Add.2) وفي ١٢ حزيران/يونيه ١٩٨٥ (S/17227/Add.1) ومعروض أيضا على أعضاء المجلس مشروع قرار وارد في الوثيقة S/17266 اعد اثناء مشاورات المجلس .

أفهم ان المجلس مستعد للشروع في التصويت على مشروع القرار المعروض عليه والوارد في الوثيقة S/17266 اذا لم أسمع أى اعتراض ، وأطرح مشروع القرار الان للتصويت .

بما انه ليس هناك اعتراض ، فقد تقرر ذلك .

اجرى التصويت برفع الأيدى .

المؤيدون : اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية ، استراليا ، بوركينا فاصو ، بيرو ، تايلند ، ترينيداد وتوباغو ، جمهورية اوكرانيا الاشتراكية السوفياتية ، الدانمرك ، الصين ، فرنسا ، مدغشقر ، مصر ، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية ، الهند ، الولايات المتحدة الامريكية .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : أسفر التصويت عن ١٥ صوتا مؤيدا . وبذلك يكون مشروع القرار قد اعتمد بالاجماع ، بوصفه القرار ٥٦٥ (١٩٨٥) .

المتكلم الأول هو ممثل قبرص ، الذى أعطيه الكلمة .

السيد موشوتاس (قبرص) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : السيد الرئيس، اسمحوا لي أن أهنئكم بحرارة بمناسبة توليكم منصب رئاسة مجلس الأمن السامي لشهر حزيران/يونيه ، وأن أعرب عن تقديرى للطريقة الماهرة التي أدرتم بها المشاورات بشأن مشروع القرار الذى اعتمد توا ، وذلك بتمديد مهمة قوة الأمم المتحدة لصيانة السلم في قبرص لفترة أخرى مدتها ستة أشهر . وانه لمن دواعي الرضا الكبير لحكومة بلادى ولشعب قبرص ان رئاسة هذا الجهاز الهام التابع للامم المتحدة بين يدين بارعتين لممثل موقر لبلد صديق جدا ، نشترك معه في علاقات وثيقة سواء على المستوى الثنائي أو في اطار حركة بلدان عدم الانحياز والكومنولث .

نقدم تهانينا أيضا لرئيس مجلس الأمن خلال شهر ايار/مايو ، السفير كاسمسرى ممثل تايلند على الاسلوب البارع الذى أدار به مداولات هذا المجلس بشأن عدد من المسائل الهامة .

أود أن أشكر أعضاء مجلس الأمن لاتاحتهم هذه الفرصة لي لأتحدث اليهـــم ، وللقرار الذى اتخذوه بتمديد ولاية قوة الأمم المتحدة لصيانة السلم في قبرص التي تعلـق عليها حكومة بلادى أهميـــة كبرى . ان مهمة صيانة السلم التي تقوم بها هذه القـــوة مهمة محتمة بسبب الحالة السائدة في قبرص ، وأيضا بسبب المبادرة الدقيقة التي يبذلهـا الأمين العام فيما يتعلق بمشكلة قبرص .

وفي هذا الصدد ، أود أن أعرب عن تقديرنا العميق للأمين العام لجهوده التي لا تكل للسعي الى حل سلمي وعادل لمشكلة قبرص . وأود أن اطمئنه ، نيابة عن حكومـة وشعب قبرص ، الى تعاوننا الكامل وتأييدنا المستمر للتوصل الى نهاية ناجحة لمبادرتـه الجارية ، كما أود أن أؤكد من جديد في هذه المناسبة ان آمالنا في اثبات الحـــق والعدل تقوم على الأمم المتحدة ، التي تشكل حجر الزاوية في سياستنا الخارجية .

ونود أن نشيد اشادة خاصة أيضا بالسيد جيمز هولفر الممثل الخاص بالنيابة للأمين العام في قبرص ، للطريقة المثالية التي يضطلع بها بمهمته الصعبة . ونشيد أيما اشادة بالاسهام القيّم والفعال الذى يقدمه وكيل الأمين العام السيد أوركهارت وبزميليه القديرين في الأمانة العامة ، السيد فيسيل والسيد بيكو ، على جهودهما المتواصلة للنهوض بقضية السلم في بلادنا .

وتقدر حكومة بلادى تقديرا عميقا اللواء غرايندل قائد قوة الأمم المتحدة لصيانة السلم في قبرص وموظفي مكتبه ورجاله ، على الأسلوب المتفاني والقدير الذى يواصلون به الاضطلاع بالواجبات التي عهد بها اليهم مجلس الأمن . وفيما يتصل بقوة الأمم المتحدة لصيانة السلم في قبرص ، سأكون مقصرا اذا لم أعرب عن أحر مشاعر الامتنان والتقدير لجميع الحكومات الصديقة التي مكنت قوة الأمم المتحدة لصيانة السلم في قبرص ، بفضل اسهاماتها الطوعية بالقوات والأموال ، من مواصلة تقديم خدمات صيانة السلم التي لا غنى عنها في قبرص .

ان حكومة جمهورية قبرص ، كانت قد قررت بالفعل اثر مناشدة من الأمين العام أن تزيد من اسهاماتها الطوعية لقوة الأمم المتحدة لصيانة السلم في قبرص لتصل الى مبلغ ٥٠٠ ٠٠٠ دولار امريكي ، وهذا بالاضافة الى اسهامها للحفاظ على قوة الأمم المتحدة لصيانة السلم في قبرص بموجب المادة ١٩ من صك اتفاق القوة ، ويبلغ هذا الاسهام ٥٤٠ ٦٠٠ دولار امريكي للسنة الحالية . وبعبارة أخرى ، فان التبرعات المقدمة من جمهورية قبرص الى قوة الأمم المتحدة لصيانة السلم في قبرص من الاسهامات الطوعية ومن صيانة القوة ، ستتجاوز مبلغ مليون دولار امريكي لعام ١٩٨٥ .

ان مجلس الأمن يجتمع اليوم للنظر في عمليات قوة الأمم المتحدة لصيانة السلم في قبرص ولاستعراض التطورات التي طرأت منذ اجتماعه الأخير في كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٤ . واعتقد أن أعضاء المجلس يتوقعون أن يستمعوا الى تقييم للتطورات التي طرأت منذ ذلك الوقت ، على أساس تقرير امينا العام (S/17227 و Add.1 و 2) .

اني متأكد من اننا جميعا نذكر التفاؤل الحذر الذى ساد في المجلس في اجتماعه الأخير الذى عقد بعد ثلاث جولات من محادثات الجوار في نيويورك بين رئيس جمهورية

قبرص السيد كبريانو وزعيم الطائفة القبرصية التركية السيد دنكتاش ، تحت رعاية الأمين العام للأمم المتحدة ، السيد بيريز دى كوييار .

ان التطورات الهامة التي وقعت فيما يتعلق بمبادرة الأمين العام والتي أدت الى عقد اجتماع رفيع المستوى في الفترة الواقعة من ١٧ الى ٢٠ كانون الثاني / يناير ١٩٨٥ ، لم يتأت عنها لسوء الحظ ، التقدم الذى كان متوقعا على نطاق واسع ، وذلك نتيجة للموقف السلبي تماما الذى انتهجه السيد دنكتاش طوال فترة الاجتماع الرفيع المستوى ، وخططه المتعمدة لتقويض هذا الاجتماع من أجل المضي في مزيد من الأعمال غير الشرعية والانقسامية . وهذا التحول للأحداث الداعي الى الأسف قد نشأ برغم الجهود العديدة التي بذلها الأمين العام والمقترحات التوفيقية المحددة التي قدمها رئيس بلادى ، السيد كبريانو ، للخروج من الطريق المسدود الذى تعمد السيد دنكتاش ان يقود هذا الاجتماع اليه .

وكما يذكر أعضاء المجلس ، ففي نهاية الجولة الثالثة من محادثات الجوار ، في ١٢ كانون الأول / ديسمبر ١٩٨٤ ، اجرى الأمين العام للأمم المتحدة تقييما ذكر فيه انه قد تم تحقيق تقدم هام يبرر عقد الاجتماع الرفيع المستوى ، واقترح ان ينعقد الاجتماع في ١٧ كانون الثاني / يناير ١٩٨٥ . وقد وافق الطرفان على اقتراحه هذا .

وقد أعرب رئيس جمهورية قبرص عن تفاؤل حذر ، في ذلك الحين فيما يتصل بنتيجة الاجتماع الرفيع المستوى ، وأكد في نفس الوقت على انه سيواصل السعي جادا من أجل التوصل الى حل قابل للتطبيق وعادل لهذه المشكلة وانه سيتعاون تعاونا تاما مع الأمين العام للأمم المتحدة للوصول بمساعيه الى نهاية ناجحة .

وفيما يتعلق بالاجتماع الرفيع المستوى ، ذكر الأمين العام في مؤتمر صحفي بمناسبة اختتام الدورة التاسعة والثلاثين للجمعية العامة في ١٩ كانون الأول / ديسمبر ١٩٨٤ ما يلي :

" انني لا اعتبر ، كما تتصورون ، ان الاجتماع مجرد شكليات . ان ما اتوقعه من الاجتماع القيام بمناقشة بناءة تقدم فيها الأطراف آراءها فيما يتعلق بعرضي . هذا هو رأيي في الاجتماع " .

ان هذا البيان التوضيحي الجلي الذى أدلى به الأمين العام فيما يتعلق بطبيعة وغاية الاجتماع الرفيع المستوى ، والذى تكرر ما جاء فيه في مجالس خاصة وعامة في مناسبات اخرى أيضا ، أصبح ضروريا ، بعد بعض البيانات التي أدلى بها السيد دنكتاش في الفترة الواقعة بين الانتهاء من الجولة الثالثة من محادثات الجوار وتاريخ عقد الاجتماع الرفيع المستوى . ووفقا للسيد دنكتاش ، فان الاجتماع الرفيع المستوى لا يعدو كونه مجرد احتفال بالتوقيع على مشروع اتفاق ، يوضع على طاولة التفاوض على أساس المبدأ القائل " خذه أو اتركه " ، دون أى امكانية لعقد الحوار .

وعلى الرغم من التأكيدات المتكررة التي قدمها الأمين العام والناطق باسمه ، وكذلك بعض الحكومات العالمة بالأمور ، فيما يتعلق بالغاية من الاجتماع الرفيع المستوى ، والتي تتوافق مع تفسير الجانب القبرصي اليوناني - أى أن الاجتماع الرفيع المستوى يعني اجراء مناقشة وحوار بناءين على أساس الوثائق التي قدمها الأمين العام ، فقد حضر السيد دنكتاش الى الاجتماع وأصر على مدى أربعة أيام كاملة على عدم مناقشة أى شيء ، وعلى أن النصوص يجب أن توقع كما هي عليه وان المسائل المعلقة مثل انسحاب القوات غير القبرصية ومسائل الضمانات وحرية الحركة والاستيطان ومسألة الأراضي ، يجب أن تحال الى أفرقة عاملة .

ولمدة أربعة أيام بذلت جهود مكثفة بلا جدوى لانقاذ الاجتماع الرفيع المستوى ، ولكن السيد دنكتاش لم يوافق على مناقشة أى شيء على الاطلاق ، وغادر نيويورك بعد رفضه لاقتراح قدمه الأمين العام للأمم المتحدة ينص على تحديد موعد لاجتماع آخر رفيع المستوى وبعد أن سارع باعلان ان أيا من الوثائق التي اعدت في الجولات الثلاث للمحادثات ، وحتى الأوراق غير الرسمية التي تضمنت التحول في المواقف التركية ، لم تعد صالحة على الاطلاق .

ويتضح مما قيل سابقا ان الخطة لم تتوخ فحسب اجراء مناقشات واننا لم نحصل على تأكيدات متكررة فحسب من جانب الأمين العام ، بل ان الوثيقة موضع النقاش المعنونة " المشروع الأولي لاتفاق الاجتماع المشترك الرفيع المستوى " ، وفي فقرتها السادسة بشأن الأراضي ، توخت ، بنص صريح ، اجراء مفاوضات في الاجتماع الرفيع المستوى .

ولمزيد من الشرح ، ففي " المشروع الأولي لاتفاق الاجتماع المشترك الرفيع المستوى" ، تم التأكيد على أن التسويات المتعلقة بالأراضي بالاضافة الى الجوانب الأخرى التي وردت في المقترحات التركية في ٥ آب/أغسطس ١٩٨١ سيتفق عليها في الاجتماع الرفيع المستوى ، وان نطاق هذه التسويات وعدد اللاجئين الذين يريدون العودة الى ديارهم سيحدد في الاتفاق الذى سينبثق عن الاجتماع الرفيع المستوى .

وحتى فيما يتعلق بمسألة الأفرقة العاملة ، ان الفقرة ١٣ من النص تنص على أن الفريق العامل أو الأفرقة العاملة ستحدد في ضوء المقررات السياسية المتفق عليها في الاجتماع الرفيع المستوى ، بغية " اعداد تفاصيل الاتفاقات المعنية " .

ومن أجل التغلب على المأزق الذى برز نتيجة رفض الجانب التركي اجراء أى حوار ورفضه أية مناقشة ، فان رئيس الحكومة القبرصية والأمين العام نفسه اقترحا عددا من الأفكار والصياغات للتغلب على هذه العقبة .

ان الاقتراح الأخير الذى تقدم به رئيس الجمهورية القبرصية يتضمن مرة أخرى عنصر المصالحة بين الآراء المتعارضة ، ولم يؤد رفض هذا الاقتراح الا الى التأكيد على سوء نية السيد دنكتاش ومخططاته السيئة النوايا . وفي هذا المقترح ، اقترح أن يعقد اجتماع جديد رفيع المستوى في تاريخ محدد ، لتناول القضايا الأساسية الأربع ، وهي انسحاب القوات غير القبرصية ، ومسألة الأراضي ، والحريات الأساسية والضمانات ، مع الاقتراح في نفس الوقت بالقيام فورا بتشكيل فريق عامل بشأن الدستور . على أن يبلغ هذا الفريق نتائج عمله الى الاجتماع الرفيع المستوى . ان الانصاف الذى يتسم به هذا الاقتراح الأخير يظهر أيضا من أن الأمين العام ، بعد أن ادخل بعض التعديلات الطفيفة عليه ، التي وافقنا عليها على الفور ، قد قدم الاقتراح الى الطرفين .

ولو كان هناك أى قدر ضئيل من النية الحسنة من جانب أنقرة والسيد دنكتاش ، لما وصلنا الى طريق مسدود . وعلاوة على ذلك ، لوافقا على عقد اجتماع آخر رفيع المستوى كما حدد ذلك الأمين العام .

بيد ان الجانب التركي صمم على تدمير الاجتماع لتنفيذ مآربه الشريرة . وهذا يوضح رفضهم التام حتى دون التقدم باقتراح مضاد او التعليق عليه . وقد كان لدى أنقرة والسيد دنكتاش المزيد من الاعمال والمخططات الحاسمة للقيام بها .

واذا ما احتاج الامر الى تأكيد هذا الموقف المزدوج ، فان الجانب التركي ما لبث ان رفض دعوة الامين العام للامم المتحدة من اجل اجتماع جديد عالي المستوى يعقد في نهاية شهر شباط/فبراير ، اعلنت عن قرارها غير الشرعي اجراء ما يسمى بالانتخابات التمهيدية والانتخابات الرئاسية في المناطق المحتلة واجراء " استفتاء على ما يسمى بدستور الكيان الانفصالي غير الشرعي " . وهكذا فقد كان الحوار واضحا امام العالم ليرى مدى تعجرف انقرة وازدواجية موقفها .

وفي هذا الصدد ، لابد من التأكيد ان الاعمال التركية الجديدة غير القانونية تتم في مرحلة حساسة للغاية من اجل مشكلة قبرص ، تبين من بين امور اخرى ، التجاهل التام لمبادرة الامين العام ونداءه الى جميع الاطراف المعنية بضمان عدم القيام بأى عمل في الجزيرة او في مكان آخر ، من شأنه ان يضع المزيد من الصعوبات في طريق البحث عن حل .

ان ما يسمى بالاستفتاءات والانتخابات يشكل تحديا صارخا لنص وروح قرارات الامم المتحدة بشأن قبرص ولا سيما قرارى مجلس الأمن ٥٤١ (١٩٨٣) و ٥٥٠ (١٩٨٤) واقتبس من القرار الاخير ما يلي :

" واذ يساوره شديد القلق ازاء الاجراءات الانفصالية الجديدة في الجزء المحتل من جمهورية قبرص ، التي تشكل انتهاكا للقرار ٥٤١ (١٩٨٣) ، اى "تبادل السفراء " المزعوم بين تركيا و " الجمهورية التركية لقبرص الشمالية " التي تفتقر الى الشرعية القانونية ، واعتزام اجراء " استفتاء دستورى " و " انتخابات " فضلا عن الاجراءات الاخرى او التهديدات باتخاذ اجراءات اخرى بهدف زيادة تدعيم الدولة المستقلة المزعومة وتقسيم قبرص . . .

" ويدين جميع الاجراءات الانفصالية . . . ويعلن انها غير شرعية وباطلة ، ويدعو الى سحبهم فورا

" يكرر تأكيد طلبه الى جميع الدول عدم الاعتراف بالدولة المزعومة " الجمهورية التركية لقبرص الشمالية " التي انشئت بموجب اجراءات انفصالية ، ويطلب اليها الا تقدم أية تسهيلات الى الكيان الانفصالي السالف الذكر او تمد له يد المساعدة بأى حال من الاحوال " .

وعقب اجراء الاستفتاء المزعوم مباشرة أصدر الامين العام للامم المتحدة بتاريخ ٦ ايار/ مايو ١٩٨٥ البيان التالي :

"ان موقف الامم المتحدة كما اكده مجلس الامن من جديد هو انه لا يعترف بأى دولة قبرصية سوى بجمهورية قبرص . ويمضي البيان قائلا ان الامين العام لا يسعه ان يتغاضى عن اية تطورات او اعمال تتعارض مع ذلك الموقف " .

ان ما يسمى بالجمهورية التركية لقبرص الشمالية يعتبر كيانا زائفا ، اقامته تركيا بوصفه كيانا عميلا لها في المنطقة المحتلة . ومن الناحية القانونية لا توجد لديه ارض خاصة به ، سوى المناطق التي تحتلها القوات التركية ، التي قامت بتشريد الجالية القبرصية اليونانية الأصلية التي تشكل نسبة ٨٢ في المائة من السكان في المنطقة ووضعت آلاف المستوطنين من تركيا في ديار واراضي هؤلاء الناس الذين طردتهم . ان الغاية الحقيقية من طرد القبارصة اليونان من المناطق المحتلة هي سلبهم ديارهم ووطنهم الذى ورثوه عن اجدادهم عن طريق سلسلة من الجرائم البشعة التي تذكر بالعصور المظلمة للبشرية والتي لا ينبغي تحملها في مجتمع عالمي متمدين هو جزء من عصر الامم المتحدة .

ان حجج تركيا بأن الانفصاليين وحركات التجزئة " عطية ديمقراطية داخلية " للقبارصة الاتراك الذين يعيشون في المناطق القبرصية المحتلة تلقى الازدراء الدولي الذى تستحقه . ولكون القبارصة الاتراك انفسهم تحت الاحتلال فانه لا يمكنهم ان يمارسوا بحرية العطيات الديمقراطية . فهل تقر تركيا سياستها التجزئية التي تبتكر وتملي هذه الاعمال الانفصالية ضد السلامة الاقليمية لجمهورية قبرص ووحدتها .

ومن جهة اخرى فان حجة تركيا القائلة بأن الطائفة القبرصية التركية في المنطقة بوسعها ان تمارس بصورة منفصلة حقها في تقرير المصير هي حجة واهية لا يمكن الدفاع عنها .

فهي اولا تشوه مبدأ تقرير المصير المتجسد في قرار الجمعية العامة ١٥١٤ (د — ١٥) ، الذى ينبغي ان يمارسه الشعب بأكمله وليس على اساس معايير طائفية ودينية او اثنية . ثانيا ، والحقيقة هي ان القبارصة الاتراك لا يمكنهم ممارسة هذا الحق على جزء محتل من اراضي قبرص الذين ما فتئوا منذ وقت طويل مجرد اقلية صغيرة عليها بينما الغالبية الكبرى تشكل ٨٢ في المائة ، كما سبق ان وضحنا ذلك ، قد شردت اخيرا من ديارها وحل محلها اتراك من منطقة اناتوليا والقوات العسكرية التركية المحتلة .

ان ما يسمى بالاستفتاء على الدستور الجديد "للجمهورية التركية لقبرص الشمالية" الانفصالية المعلنة ذاتيا قد تم في الاراضي المحتلة للجمهورية بتاريخ ٥ ايار/مايو ١٩٨٥ ، وقد اجريت الانتخابات الرئاسية المزعومة في ٩ حزيران/يونيه ١٩٨٥ . ومن الواضح كما ذكرناه آنفا ان هذه الاعمال غير القانونية قد تم القيام بها تحت ستار فكرة "الشعب القبرصي التركي" ، تمثل تشويها لجميع المبادئ الديمقراطية وازدراء بجميع مفاهيم حقوق الانسان المعترف بها دوليا . ان مبدأ حق تقرير المصير لا يمكن تفسيره بطريقة تضعف من وحدة الشعب والسلامة الاقليمية لأية دولة .

بيد انه بالاضافة الى انتهاكات المبادئ هذه فان نتائج الاستفتاء المزعوم لا تترك مجالا للشك بانه لولا "اصوات" المستوطنين الذين جلبتهم الدولة المحتلة من تركيا لتغيير الطابع السكاني للبلاد وتزييف ارادة الطائفة القبرصية التركية لما امكن ضمان توفر غالبية تؤيد "الدستور" الجديد .

وقد أكدت ذلك التقييم الصحف القبرصية التركية وبيانات القادة القبارصة الاتراك . فعلى سبيل المثال ، كتبت صحيفة اورتام القبرصية التركية بتاريخ ٧ ايار/مايو ١٩٨٥ قائلة: "لولا المستوطنين لرفض الدستور" ، وذكرت صحيفة ين دوزين بتاريخ ٦ ايار/مايو ١٩٨٥ قائلة انه وفقا لنتائج التصويت الواردة من القرى فان الاتراك من غير الجزيرة قد لعبوا دورا هاما في "الاستفتاء" وحيث كان العديد من القرى التي يسكنها قبارصة فان الاصوات التي كانت تقول "لا" كانت لها الغالبية .

وعلاوة على ذلك ، قال السيد اوزجار زعيم الحزب التركي الجمهوري بتاريخ ٩ ايار/مايو ١٩٨٥ في مقالة نشرتها صحيفة يان زين القبرصية التركية اليومية ما يلي : "هنـــاك ديمقراطية مخزية في المناطق المحتلة" . اما بالنسبة للزائرين الاجانب فقد ذكر :

" . . . لقد قيل انه لا يوجد سجناء سياسيون ، ولكن بينما تستمر الانطباعات المزيفة يعذب المواطنون في السجون ويحظر على المضربين الاضراب وتنتشر التحزبات انتشار النار في الهشيم " .

وأضاف السيد اوزجار قائلا ان الشعب لم يقل "نعم لهذا الدستور" . وقال ان الدستور خرج الى حيز الوجود بفضل اصوات غير القبارصة تماما ، كما تم انتخاب الرئيـــس القبرصي التركي السيد دنكتاش في عام ١٩٨١ عن طريق اصوات غير القبارصة . واختتم كلامه قائلا "انه لا يمكننا ان نكون سادة في ديارنا ."

فضلا على الوقائع الخطيرة التي ذكرت آنفا فقد لجأ الجانب التركي مؤخرا الى البيانات المضللة والاستفزازية . وتكشف هذه البيانات ، في جملة امور ، النقاب عن تقهقر خطير فـي مواقع الجانب التركي في الماضي . وعلى الرغم من ان هذه المواقف كانت من الناحية الجوهرية متصلبة الى حد كبير فان الظروف الآن تقتضي الحوار والحل .

منذ ما يقرب من ١١ عاما ما فتئ الشعب القبرصي في موقف الضحايا المعذبة لسياسة تركية لا ترحم من الغزو والعدوان والاحتلال العسكرى والطرد والاستئصال والتدخل ومحاولات الانفصال وانتهاك حقوق الانسان على نطاق واسع . ومنذ ما يقرب من ١١ عاما ما فتئنا نأتي أمام هذا المحفل وغيره من المحافل الدولية التماسا للعدالة وتبريرا لموقفنا في مواجهة المظالم والجرائم غير المقبولة التي ترتكب ضد بلدنا وشعبنا .

ومن جهة أخرى ولما يقرب من ١١ عاما فان مأساة القبارصة اليونانيين المحاصرين لا تزال مستمرة وعددهم آخذ في التناقص وذلك بكل تأكيد بسبب رفض الجانب التركي مراعاة التزاماته فيما يتعلق بظروف معيشتهم .

وقد برهن المجتمع الدولي على صحة قضيتنا باعتماد عدد من قرارات مجلس الأمن والجمعية العامة أدان فيها تركيا وما ترتكبه من أعمال غير مشروعة . وتطالب هذه القرارات ، في جملة أمور بالانسحاب الفورى لجميع القوات المحتلة من جمهورية قبرص وعودة جميع اللاجئين الى ديارهم سالمين ؛ وهي تشجب جميع الأعمال المنفردة التي من شأنها تغيير الهيكل الديموغرافي للبلد عن طريق استجلاب مستوطنين من الأناضول في المناطق المحتلة أو التي يكون من شأنها تعزيز حالات الأمر الواقع ؛ وتعرب عن تأييدها الكامل لسيادة جمهورية قبرص واستقلالها وسلامتها الاقليمية ووحدتها وعدم انحيازها . وأسف قرار مجلس الأمن ٥٤١ (١٩٨٣) لاعلان الانفصال الظاهرى لجزء من جمهورية قبرص واعتبر ذلك الاعلان غير ملزم قانونا وطالب بسحبه . وقرار مجلس الأمن ٥٥٠ (١٩٨٤) الصادر في ١١ أيار/مايو ١٩٨٤ قد أدان جميع الأعمال الانفصالية التالية وأعلنها غير شرعية وغير سارية المفعول وطالب بسحبها على الفور .

كما أن العديد من قرارات الجمعية العامة ومجلس الأمن تطالب بالمفاوضات بين ممثلي الجاليتين القبرصية اليونانية والقبرصية التركية للتوصل الى حل متفق عليه بشأن الجانب الداخلي من مشكلة قبرص . ولم تكتف حكومة تركيا بعدم القيام بشيء لتنفيذ أحكام هذه القرارات بل انتهكتها بطريقة سافرة .

وفيما يتعلق بأحكام المفاوضات فان تركيا تتشدق بها وتستخدمها وسيلة لتخدير المجتمع الدولي الذى ينتظر في لهفه احراز تقدم فيما يتعلق بمسألة قبرص التي وصفت باعتبارها من أكبر المشاكل الدولية . وتسعى تركيا ، عن طريق أعمالها وسياساتها ، الى تدمير

النموذج المتفق عليه للحل الذى يقوم على قرارات الأمم المتحدة والاتفاقين الرفيعي المستوى لعامي ١٩٧٧ و ١٩٧٩ وهكذا فانها تجعل أى أمل للمفاوضات خاليا من أى جوهر أو معنى حيث لن يكون هناك شيء للتفاوض بشأنه سوى مطالبة حكومة قبرص بقبول التقسيم وتقطيع أوصال جمهورية قبرص . ان مأساة قبرص تتكون من عدوان قبرصي واحتلال قبرصي مستمرين وثانيا عدم تنفيذ تركيا للقرارات الالزامية لهذه الهيئة واحباطها بشكل منهجي لعملية المفاوضات عن طريق فرض حالات الأمر الواقع الرامية الى تدعيم قبضتها على ضحيتها جمهورية قبرص وشعبها .

ان رفض تركيا الكامل لجميع قرارات الأمم المتحدة بشأن مسألة قبرص وتجاهلها بازدراء الارادة الصريحة للمجتمع الدولي ينبغي أن يكون مصدر قلق أساسي وبالغ لمجلس الأمن . وان العمل الحصم والمتضافر من جانب هذا المجلس وفقا للميثاق لا يزال مطلبا ضروريا وواجبا تاريخيا اذا أريد للعدالة حقا أن تسود وتحتفظ حكومة بقبرص في العودة الى مجلس الأمن والمطالبة باتخاذ التدابير الفعالة من أجل تنفيذ هذه القرارات .

لقد أوضح رئيس جمهورية قبرص السيد سبيروس كبريانو في العديد من المناسبات أن حكومة قبرص تواقة أكثر من أى جهة أخرى للتوصل الى تسوية تفاوضية لمشكلة قبرص . وأضاف قائلا انه ينبغي التشديد على أن يكون الحل عادلا وواقعيا . ولعله من السخف أن يوحي أحد بأننا لسنا في عجلة للتوصل الى تسوية عادلة ودائمة للمسألة . اننا لا يمكن الا أن نستفيد من هذا الحل . ان شعب قبرص برمته سوف يستفيد من انهاء الاحتلال العسكرى الذى دام ١١ عاما لجزء من أراضينا الوطنية . واننا سنستفيد من وضع نهاية للمأساة اليومية التي يعاني منها ٢٠٠٠٠٠ من وطنيينا الذين أصبحوا لاجئين في بلدهم . كما أن الحل العادل سيمكن قبرص من أن تحظى مرة أخرى ببركات التعاون والحرية غير ما عائق والاقامة في كل بلدهم الصغير . ومن ذا الذى يقلل من أهمية راحة عائلات المئات من الاشخاص المفقودين عند معرفة مصير أحبائهم .

ان الانسحاب الكامل لقوات الاحتلال الاجنبية يشكل العمود الفقرى لقرارات الأمم المتحدة وهو مطلب أساسي لأى حل عادل وقابل للتطبيق . وفيما يتعلق بمسألة انسحاب قوات الاحتلال التركية من قبرص قال رئيس الجمهورية سبيروس كبريانو في ٢٥ أيار/مايو ١٩٨٥ :

" ان المطلب الأول والأساسي الذى أخذ المجتمع الدولي على عاتقه التزامات وتعهدات بشأنه ، هو انسحاب جميع قوات الاحتلال . ولقد أعلنا مرارا انه دون انسحاب جميع قوات الاحتلال وجميع المستوطنين من قبرص فلا يمكن أن يكون هناك حل لمشكلة قبرص ولا يمكننا أن نوقع على أى حل . ولسنا متعصبين أو متطرفين . هذه هي المتطلبات الأساسية من أجل ضمان السلم والهدوء والأمن والحرية وحقوق الانسان لجميع المواطنين " .

ووفقا لما اقترحه رئيسي أن قبرص المنزوعة السلاح التي تخلو من جيوش الاحتلال والأسلاك الشائكة سوف تبعث من جديد على نحو أقوى وأعمق ذلك التعايش السلمي الودى القديم بين شعب قبرص الذى تقسمه الآن الحواجز المصطنعة . هل ستصبح قبرص مرة أخرى جزيرة سلم ووئام ؟ هل سيسمح لشعب قبرص ــ جميع شعب قبرص : اليونانيين والأتراك والأرمن والمارونيين واللاتينيين ــ بالعيش معا في سلم والتمتع بشمار بلد واحد ومصير واحد باعتبار ذلك يمثل أمنية ورغبة ملحة . ان الاجابة تقع بالتحديد على عاتق أعضاء مجلس الأمن .

وكنت أتمنى أن يسمح لي سجل أنقرة بأن أعتقد أنها تشاطر أماني شعبنا في السلم والتعاون والسعادة في جمهورية قبرص الاتحادية وفقا لقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة والاتفاقين رفيعي المستوى .

ان حكومة قبرص قد أعلنت بطريقة قاطعة ــ ونحن نكرر ذلك الآن ــ عن تأييدها الكامل المطلق للجهود الجديرة بالثناء للأمين العام في اطار مبادرته الشخصية وفقا لقرارات مجلس الأمن ذات الصلة . وما فتئنا نتعاون تعاونا كاملا مع الأمين العام لتشجيع الحل العادل السليم لمشكلة قبرص . وفي جهد لتحقيق تسوية تفاوضية قدمنا أثناء السنوات التي تلت الغزو ، سلسلة من التنازلات الهامة . وفي هذه اللجنة فاننا مرة أخرى نتعاون تعاونا كاملا مع الأمين العام حتى تنجح مبادرته . وكما يتضح من الفقرة ٥ من الاضافة ١ من تقرير الأمين العام (S/17227/Add.1) فان ردنا على الأمين العام كان ردا ايجابي .

اننا لا زلنا على استعدادنا وتفانينا لتحقيق حل وفقا لقرارات الأمم المتحدة والاتفاقين رفيعي المستوى لعام ١٩٧٧ وعام ١٩٧٩ ولدينا ثقة كاملة في الأمين العام ونعتقد اعتقادا راسخا بأن حكمته السياسية وبصيرته واخلاصه لرسالته وكذلك محبته لقبرص تجعله شخصية فريدة من أجل تحقيق الحل العادل الدائم الذى طال انتظاره لمشكلة قبرص .

نحن مستعدون . هل الجانب التركي مستعد كذلك ؟ فهذا هو قلب المسألة . دعونا نعمل معا لنجعل قبرص الجنة الصغيرة المقصود بها ان تكون ،باعادة بنـــاء جسور التعاون التي نسفها التدخل الاجنبي وقوى الانقسام الشوفينية .

دعونا نقطع رسميا الآن عهدا على أنفسنا بالامتثال قولا وفعلا لأحكام هـــذه القرارات والاتفاقين العالمي المستوى . دعونا نصغي حتى في هذه الساعة المتأخـــرة الى الشعب القبرصي المعذب الذى يستصرخ العالم من أجل السلم والعدل والحريـة . دعونا نواجه التاريخ بصراحة ونقول بجرأة اننا انجزنا ما كان متوقعا منا . وعنـد ذاك فقط تعود قبرص مرة أخرى جزيرة للسلم والوئام تساهم ، من خلال التعاون ، في ربـــط القارات الثلاث المحيطة بها .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : أشكر ممثل قبرص على الكلمـات الطيبة التي وجهها الي .

المتكلم التالي ممثل اليونان ، وأعطيه الكلمة .

السيد دونتاس (اليونان) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : سيـــدى الرئيس ، أود أن أشكركم وأشكر من خلالكم أعضاء المجلس على السماح لي بالاشتراك فـي المداولات الخاصة بتجديد ولاية قوة الأمم المتحدة لصيانة السلم في قبرص .

اسمحوا لي ، سيدى الرئيس ، بأن أهنئكم بمناسبة تسنمكم رئاسة المجلس لشهـر حزيران/يونيه . وأنا واثق من أنكم ، بحنكتكم وخبرتكم ، ستضطلعون بمهمتكم بنجاح .

وبهذه المناسبة أود كذلك أن أحيي وزير خارجية تايلند،سعادة السيد سافتسيلا ، وممثل تايلند الدائم ، سعادة السيد كاسمسرى ، اللذين توليا رئاسة المجلس في شهر أيار/ مايو ووجها أعماله بطريقة مثالية في مرحلة حساسة بصفة خاصة .

تؤيد الحكومة اليونانية تأييدا تاما القرار الذى اتخذه للتو مجلس الأمـن بمـــد ولاية قوة الأمم المتحدة في قبرص لمدة ستة أشهر أخرى . وفي معرض تأييدنا لهذا القرار أحطنا بالعلم بأن حكومة جمهورية قبرص ، الناطق الرسمي الوحيد المشروع باســـم الجمهورية ذات السيادة ، سبق أن وافقت على ذلك . ولسوء الحظ، نعتبر من الحتمي أن تبقى القوة في قبرص لفترة أخرى على مستواها الحالي . فقد أصبحت مكوّنا هاما جدا في

التوازن البالغ الحساسية المؤلف من صفيفة واسعة من العوامل . ودون القوة قد يختل التوازن اختلالا جسيما بما يضر بالسلم في المنطقة . ان قوة الأمم المتحدة لصيانة السلم في قبرص تضطلع بمهمتها الشاقة بطريقة فعّالة . وفي هذا الصدد أود أن أعرب عن تقديرنا للعميد غريندلاند وضباط وجنود القوة ،فضلا عن السيد جيمز هولغر ، الممثل الخاص بالوكالة للأمين العام . ونوجه عبارات الشكر الخاص كذلك الى الدول الصديقة التي تقدم طوال سنوات عديدة مساهمات بالقوات والأموال تجاوزت بكثير التوقعات الاصلية ، متيحة بذلك امكانية استمرار وجود قوة الأمم المتحدة لصيانة السلم في قبرص .

لن أتناول في هذا المنعطف لب مسألة قبرص . فالحقائق معروفة وأعضاء مجلس الأمن على علم تام بالوضع السائد وبخلفيات الموضوع . يضاف الى ذلك ان الممثل الدائم لجمهورية قبرص قدم للتو وصفا واضحا للحالة في قبرص .

ولكني سأقصّر ان لم أؤكد ، في هذا السياق ،الموقف الايجابي لحكومة قبرص ازاء مبادرة الأمين العام . فقد تحلت بالفعل ، رغبة منها في المساهمة في خلق الجو القمين بنجاح جهود الامين العام ، بضبط نفس سياسي كبير وبحنكة سياسية . فلم تكتف بقبول مجموعة كاملة من المقترحات قدمها الأمين العام ، بما ينطوي عليه الأمر من تضحيات جسام ، بل أحجمت أيضا عن اشغال المجلس بالانتهاكات الأخيرة لسيادة الجمهورية على يد الجانب التركي . وأشير بذلك الى وضع واجراء ما يسمى الاستفتاءات والانتخابات وهلم جرا . انها انتهاكات تتناقض وتتنافى مع قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة ، كما تتناقض وتتنافى مع الموقف المعلن بصورة قاطعة ومتكررة لجميع الأمم الاعضاء في منظمتنا — باستثناء تركيا .

لقد دأبت حكومتي باخلاص منذ البداية على تأييد المبادرات الاخيرة للامين العام ،بينما اكتفي الآخرون بالتشدق بتأييدها ، مقوضين بذلك فحواها بأعمالهم .

وترجو حكومتي مخلصة أن تنجح الجهود التي لا تكل والتي يبذلها الأمين العام في النهاية وتؤتي أكلها . اغتنم هذه الفرصة لأحيي مرة أخرى الأمين العام السيد بيريز دى كوييار ، على تفانيه وجلده السياسي اللذين أبداهما في الاضطلاع بمهمة المساعي الحميدة الصعبة والحساسة .

وترجو حكومتي مخلصة ان مسألة قبرص ستحل عما قريب حلا عمليا يضمن سلامة قبرص الاقليمية ووحدتها على أساس العدالة والمبادئ الديمقراطية المقبولة دوليا واحترام حقوق الانسان ، حلا يتضمن ،بالاتفاق ، انسحاب قوات الاحتلال كافة . وترى حكومتي ان أى حل لن يكون كاملا ما لم ينص على تصفية وجود أى قوات احتلال في الجزيرة أو أى قوات أجنبية أخرى في الجمهورية .

وأتمنى باخلاص أيضا ان يستجيب الجانب التركي الى مقترحات الأمين العام ، حتى نشهد ، في الأشهر القادمة ، التقدم في مسألة قبرص لمنفعة أهلها جميعا .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : أشكر ممثل اليونان على الكلمات الطيبة التي وجهها الي

المتكلم التالي السيد اوزر كوراى ،الذى وجه المجلس اليه الدعوة بموجب المادة ٣٩ من نظامه الداخلي المؤقت . أدعوه الى شغل مقعد على طاولة المجلس والادلاء ببيانه .

السيد كوراى (الجمهورية التركية لقبرص الشمالية) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : السيد الرئيس ، أود أن أشكركم وأشكر ،من خلالكم ، أعضاء مجلس الأمن على منحي هذه الفرصة لأتكلم وأبين اراء الجانب القبرصي التركي وموقفه بشأن المسألة المطروحة على هذه الهيئة وبشأن شتى جوانب المشكلة القبرصية .

ان حق الجانب القبرصي التركي في التكلم وفي أن يسمع صوته لا غنى عنه ، خاصة عندما يتعرض العالم ، كما دلل على ذلك مرة أخرى المتكلمان السابقان ، وهو أمر كان متوقعا ، الى وابل من التلفيقات والتحريفات فيما يتعلق بمشكلة قبرص .

وعلى الرغم من الدلائل الدامغة التي تشير الى العكس لا يزال الجانب القبرصي التركي يزعم انه الجانب المصاب ، ويحاول بوقاحة تحويل انتباه المجلس عما أصبح الآن لب مشكلة قبرص . ذلك اللب هو الحقيقة التي ثبتت على سبيل قاطع منذ ستة أشهر فقط وهي ان الجانب القبرصي اليوناني الذى يقوده الرئيس كبريانو لا يريد حلا لمشكلة قبرص والحل بطبيعة الحال يقوم على أساس جمهورية قبرص الاتحادية ثنائية الطائفة ، وثنائية المنطقة ، وهو الأمر المتوخى في مشروع الاتفاق الذى أعد بعد جهد جهيد عن طريق جهود الأمين العام للأمم المتحدة بعد خمسة أشهر من المفاوضات الشاقة ، ثم قدم الى الجانبين بتاريخ ١٧ كانون الثاني/يناير ١٩٨٥ لاعتماده .

وبالرفض الفورى الكامل لمشروع الاتفاق الذى اشترك بنفسه في المفاوضات التي دارت بشأنه ، فان السيد كبريانو ، مدفوعا من معلمه المعروف أرسل رسالة واضحة الى جميع المعنيين بأنه ينتوى البقاء في مقعد الحكومة الذى اغتصبه سلفه في ١٩٦٣ وتركه له بعد ذلك كإرث ، ولما كان الجانب القبرصي اليوناني هو وحده الذى نسى الماضي ، فاسمحوا لي أن أنعش الذاكرة آملا ان أبين للزعامة القبرصية اليونانية الحالية انه لا يمكن لأى قدر من الافتراءات أن تكون بديلا ناجعا للحقائق التي انكشفت أمام العالم كله منذ فترة قصيرة في نيويورك ، ويمكن تحقيق ذلك باجراء استعراض موجز للتطورات التي حصلت في الماضي القريب .

لقد قدم الأمين العام ،في ممارسته لبعثته الخاصة بالمساعي الحميدة ، الى الجانبين في فيينا بتاريخ ٦ — ٧ آب/اغسطس ١٩٨٤ ما أسماه " نقاط العمل " باعتبارها كلا متكاملا لا يتجزأ يهدف الى تسوية شاملة كاملة لمشكلة قبرص وحيث ان الجانبين قد وافقا على الدخول في مفاوضات بشأن " نقاط العمل " فقد دعيا الى نيويورك للاشتراك في " محادثات الجوار " .

لقد أعطى الجانب القبرصي التركي منذ البداية للأمين العام تأييدا كاملا لا يحيد في جهوده للتوصل الى حل عادل ودائم في الجزيرة في اطار " نقاط عمل فيينا " التي تضمن في جملة أمور ، المركز السياسي المتكافئ للطائفتين ، وهو شرط أساسي في أى اتحاد ، وقد اعتبره سعادة السيد بيريز دى كوييار كذلك .

وقد ساعدت الجولتان الأولى والثانية للمحادثات اللتان انعقدتا في نيويـــورك في ايلول /سبتمبر وتشرين الاول/اكتوبر في صياغة نقاط عمل فيينا في شكل مشروع اتفاق .

وينبغي أن نلاحظ هنا ان مسلك الوفد القبرصي اليوناني الذى رأسه السيـــد كبريانو بدأ بالفعل يكشف عن نواياه الحقيقية بشأن العملية بأسرها ، وكان هذا الموقف يتباين تماما مع المسلك الايجابي للوفد القبرصي التركي .

وفي نهاية الجولة الأولى للمحادثات كانت هناك بعض العبارات التي استخدمها الأمين العام لوصف الاحداث مثل " ذات طابع مستفيض " و " متسمة بروح عالية " . وقـــد أعرب سعادة السيد رؤوف دنكتاش بدوره في بيانه عن تفاؤله ، الا أن السيد كبريانـــو بقى وحده في موقفه المتشائم ، وفي هجومه الذى لم يسبق له مثيل على الجانب القبرصي التركي وقد أصدر السيد رولاندديس وزير الخارجية السابق لكبريانو بيانا في نيقوسيا فـــي ٢٥ ايلول/سبتمبر اتهم فيه كبريانو بالمماطلة .

وفي نهاية الجولة الثانية أصدر الأمين العام بيانا يعلن فيه ان الطرفين " وافقـا على عقد جولة اخيرة من محادثات الجوار على مستوى عال " تبدأ في ٢٦ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٨٤ . وطلب الأمين العام من كلا الطرفين ،في تأكيده لنهائية الجولة الثالثة أن يحضرا الى هذه الجولة الختامية ليس بمواقفهما التي تقبل المساومة ولكن بمواقفهمـــا النهائية حتى يمكن اتخاذ مقررات سياسية اساسية .

والتزاما بدعوة الأمين العام ، اتخذ الجانب القبرصي التركي مقررات سياسيـــة هامة وحدد مواقفه النهائية التي تضمنت تضحيات وتنازلات هامة جدا . وبهذه الـــروح التوفيقية قبل الزعيم السيد دنكتاش ،بالكامل ودون أى تحفظات مشروع الاتفاق الذى قدمه الأمين العام . وكان ذلك بتاريخ ٢٧ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٤ وهو اليوم الثانـــي من الجولة الثالثة للمحادثات . والواقع ان هذا الموقف الواضح للغاية من جانب الزعامة القبرصية التركي ، لقي الترحيب الجماعي من جانب الصحافة العالمية باعتباره أمـــلا لاحراز تقدم .

وحتى رئيس وزراء اليونان السيد اندريه باباندريو المعروف بمعارضتـه الدائمـة للمفاوضات السلمية ، فلم ينكر النهج البنّاء للرئيس دنكتاش ووفقا لتقرير وكالة الانبـــاء اليونانية بتاريخ ٢ كانون الثاني/يناير ١٩٨٥ ، فان السيد اندريه باباندريو قال مايلي :

" لقد اتخذ الجانب القبرصي التركي ، بلا شك خطوات هامة في اتجاه تسوية عادلة قابلة للتطبيق للمشكلة القبرصية " .

ولما وجد السيد كبريانو نفسه أمام لحظة الحسم والكشف عن الحقيقة غلب عليه مرة أخرى تردده المعروف . فطلب فترة سماح قدرها عشرة أيام لاجراء مشاورات في نيقوسيا واثينا ، وكان له ذلك .

لقد لخص الأمين العام في الفقرة ٥٠ من تقريره الى مجلس الأمن المؤرخ في ١٢ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٤ S/16858 التطورات الهامة في هذه الجولة الأخيرة ، وأعلن ان الجانب التركي أبلغه رد فعله الايجابي على جميع العناصر التي قدمها وانه في سياق المناقشات القادمة تلقى من الوفد القبرصي التركي تفهمات ساعدت على تضييق الهوة بشكل أكبر . وفي ١٢ كانون الأول/ديسمبر كان تقييم الأمين العام للموقف هو ان وثائق مشروع الاتفاق يمكن أن تقدم الى اجتماع مشترك عالي المستوى . وتوقع ان المشتركين في الاجتماع العالي المستوى يمكنهم التوصل الى اتفاق يتضمن العناصر الضرورية بشأن حل شامل للمشكلة ، تهدف الى انشاء جمهورية اتحادية لقبرص .

وفي الكلمة التي ألقاها الرئيس دنكتاش أمام مجلس الأمن منذ ستة أشهر ، في ١٤ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٤ ، أعلن في أوضح عبارات ممكنة موقفه بشأن مقترحات الأمين العام وقال ما يلي :

" وقد حضرنا المراحل الثلاث بنوايا حسنة ورغبة حارة في انهاء مشكلة قبرص المصطنعة ، التي هددت شعبي لفترة عقدين ولا تزال تهدده . وساعدنا الأمين العام في كل المراحل ، وقبلنا مشروع اتفاقه من أجل تسوية لمشكلة قبرص .

" . . . وقد أبرز الأمين العام في مناسبات عديدة ان مشروع الاتفاق ، بجميع عناصره الأساسية ، يشكل كلا متكاملا . وقد حدد ذلك وفصل بشكل صريح وواضح في النص ذاته فمشروع الاتفاق هذا بطبيعته ليس مفتوحا ولا يسمح بادخال تحفظات من أى نوع . وانطلاقا من حسن النية فانني على ثقة من أن مشروع الاتفاق هذا يمكن الموافقة عليه واحالته الى الأفرقة العاملة للعمل من أجل احلال السلم في قبرص". (S/PV.2565 ، ص ٢٨—٣٠ و ٣١)

لقد أكد الأمين العام والرئيس دنكتاش التزامهما وقبولهما لطبيعة مشروع الاتفاق باعتباره كلا متكاملا ، وكانت مواقفهما واضحة بشأن المهمة الماثلة أمامهما والتي ينبغي تناولها في اجتماع القمة ، وكان ما بقي عمله في الاجتماع المشترك العالي المستوى ، هو الاتفاق على ثلاثة تواريخ تركت دون تحديد واتخاذ قرار بشأن تكوين الفريق العامل أو الأفرقة العاملة التي يمكن أن تصيغ تفاصيل الاتفاق ، واقرار مشروع الاتفاق باعتباره كلا متكاملا . وبعبارة أخرى فان قمة ١٧ كانون الثاني/يناير ١٩٨٥ كان عليها أن تعقد الاتفاق المتفاوض بشأنه اثناء محادثات الجوار التي دامت خمسة أشهر .

ولكن السيد كبريانو لم يوافق على هذا الرأى ، مما أدى ، كما شهدنا ، الى انهيار الاجتماع المشترك الرفيع المستوى .

وفي صباح ١٧ كانون الثاني /يناير ١٩٨٥ ، أكد الأمين العام مرة أخرى ، في الجلسة الأولى لاجتماع القمة ،للزعيمين بأن الغاية من الاجتماع هي ابرام اتفاق يرمي الى اقامة جمهورية قبرصية اتحادية . وقد ذكر فخامة السيد دنكتاش ، موافقا ، أن اعتماد الاتفاق :

" سوف يعلن بداية عهد جديد في العلاقات بين شعبينا واننا نأمل مخلصين في أن يؤدى الى الاقامة المبكرة لجمهورية قبرص الاتحادية التي سوف تكون تراثا للأجيال المقبلة من القبارصة الأتراك واليونانيين . "

الا أن السيد كبريانو أثار ، منذ الجلسة الأولى التي عقدت صباح ١٧ كانون الثاني / يناير ، اعتراضات أساسية على كل فقرة من فقرات مشروع الاتفاق . حتى انه أنكر وجود مثل هذا الاتفاق . وقد شكك في مفاهيم أساسية ، مثل المركز السياسي المتكافئ للطائفتين والمنطقتين ، وهي مفاهيم كانت بالفعل من بين نقاط عمل فيينا وكانت موضع اتفاق حتى ذلك الحين . ولم يكن على استعداد لوضع التواريخ غير المحددة وللموافقة على اقامة الأفرقة العاملة . وقد رفض الضمان التركي وعارض انشاء حكومة اتحادية انتقالية . وبينما كان السيد كبريانو يقوم بهذه المهزلة في الداخل ، فان الناطق باسمه ، السيد كريستوفيدس ، كان يصف مشروع الاتفاق بأنه وثيقة شبحية في الخارج .

لقد كان هذا السلوك الذى لا يمكن تفسيره والذى اتبعه الجانب القبرصي اليوناني ، والذى كان بمثابة الرفض الكامل لمشروع الاتفاق ، السبب الوحيد لفشل اجتماع القمة ، ولم يخف ذلك على الصحافة العالمية . فقد ذكرت وكالة أسوشييتد برس بتاريخ ٢١ كانون الثاني / يناير ١٩٨٥ :

" وصف موظفو بيريز دى كويبار بالارتباك بسبب ما اعتبر هنا بأنه ' تغير في النغمة ' من جانب كبريانو منذ المحادثات غير المباشرة . . . "

" وقال المسؤول ' ان القصة الحقيقية هي التي غيرت رأى القبارصة اليونانيين ، وقد يكون الجواب اما في نيقوسيا أو في أثينا . . . " .

وكتبت صحيفة " واشنطون بوست " الصادرة في ٢١ كانون الثاني /يناير ١٩٨٥ :

" قال مسؤولون في الأمم المتحدة ومسؤولون غربيون بعد ذلك أن أحـــد الدوافع لموقف كبريانو هو أن حكومة أثينا قد ثبطت التوصل الى اتفاق بشأن قبرص "

ان هذه الملاحظات البصيرة على مسؤولية السيد كبريانو وأثينا يمكن أن تمتد الـــى ما لا نهاية . ان حقيقة الأمر ولب المشكلة أن السيد كبريانو وناصحه المخلص لم يريدا آنذاك ، ولا يريدان الآن ، التوصل الى تسوية في قبرص تتوخى ضمان المركز السياســـي المتكافـــئ للطائفتين ، وتجسد المبادئ الأساسية للطائفتين والمنطقتين ، وتكفل استمرار الضمـــان التركي ، الذى لا غنى عنه بالنسبة للجانب القبرصي التركي . وقد اعترف كبريانو الي بذلك في بيان صرح به لوكالة الصحافة اليوغوسلافية ، تانيوك ، ونشرته الصحافة القبرصية اليونانيـة بتاريخ ١١ شباط/فبراير ١٩٨٥ . وقد برر السيد كبريانو في هذا البيان رفضه لمشـــروع الاتفاق بالاشارة الى أن قبوله كان سيضعف من الدعاية القبرصية اليونانية .

وقد أدين السيد كبريانو بقسوة لافساده المجرد من الضمير لاجتماع القمة لا فـــي الخارج فحسب بل في جنوب قبرص أيضا . فقد وجهت الصحافة القبرصية اليونانية وزعمـــاء الحزبين السياسيين الرئيسيين للقبارصة اليونانيين ، اللذين يحظيان بنسبة ٦٧ في المائة من أصوات القبارصة اليونانيين ويحتلان ٢٣ مقعدا من ٣٥ في مجلس نواب القبارصة اليونانيين ، اللوم الصريح للسيد كبريانو لنسفه اجتماع القمة . وان هناك مرة أخرى أمثلة كثيرة تشهد على ذلك ، وانني متأكد من أن جميع الأعضاء يدركونها . ويكفيني أن أقول ان ذروة هـــذه الادانات الصريحة الموجودة للسيد كبريانو من جانب الأغلبية الساحقة من شعبه تمثلت فـــي اتخاذ مجلس النواب للقبارصة اليونانيين بتاريخ ٢٢ شباط/فبراير ١٩٨٥ قرارا بتوجيه اللوم الى السيد كبريانو على معالجته لمشكلة قبرص وطلب اليه الالتزام بآراء الأغلبية أو اعلان اجراء انتخابات رئاسية مبكرة في المنطقة القبرصية اليونانية .

ان النداءات والمظاهرات الداعية الى استقالة السيد كبريانو لا تزال مستمرة بلا هوادة. وان النتيجة التي وصل اليها الأمين العام لـ " اكيل " ، السيد بابايونو ، والتي أعرب عنهـــا بوضوح في بيانه أثناء مناقشة توجيه اللوم ، تنطبق على أكثرية القبارصة اليونانيين . والنتيجـة التي وصل اليها هي :

" ان كبريانو لم يعتمد أبدا أساس الاتحاد الذى اتفق عليه مكاريوس ودنكتاش، وان كبريانو لم يبذل أبدا أى جهد للتوصل الى حل المشكلة القبرصية على أساس اقامة اتحاد . ولم يحترم كبريانو مطلقا اتفاقات القمة . "

ولست بحاجة الى التأكيد على أننا لا نواجه أية مشكلة بالنسبة لهذه النتيجة .

وعلى الرغم مما ذكرته آنفا ، وعلى الرغم من الحقيقة المعروفة دوليا بأن السيد كبريانو كان المسؤول الوحيد على انهيار قمة كانون الثاني /يناير واضاعة فرصة تاريخية لايجاد حل في قبرص ، فان الاغراء ، كما شهدنا توا ، الذى راوغ الجانب القبرصي اليوناني في المضي قدما بحملة دولية من الدعاية المخادعة والأساليب المضللة يبدو أنه كان صعب المقاومة .

وفي الوقت الذى نجد فيه المناخ السياسي الداخلي في الجانب القبرصي اليوناني في حالة من الارتباك وعدم اليقين ، على أقل تقدير ، فمن الصعب أن نفهم لماذا تحاول الحكومة القبرصية اليونانية ، بدلا من محاولة ترتيب شؤونها ، أن تثير الأسئلة عن العمليات الديمقراطية الداخلية الجارية في الجانب القبرصي التركي . ان هذه العمليات هي مسائل داخلية بحتة للشعب القبرصي التركي ، الذى يمر بعملية انتخاب أجهزته والأشخاص الذين سيخولون بتمثيله في جميع قضايا الدولة ، بما في ذلك المفاوضات الرامية الى ايجاد حل عادل ودائم للمشكلة القبرصية . ان الانتخابات في قبرص عقدتها الطائفتان دائما بشكل منفصل ، ولم تطرح من قبل مسألة القيام بالاقتراع للطائفتين في نفس الانتخابات . هكذا كان حال الأمور دائما في قبرص .

واذا استمرت الحكومة القبرصية اليونانية ، التي لا تتمتع بأى مركز قانوني أو شرعي والتي لا يدين لها الشعب التركي في قبرص بأى ولاء ، باستغلال العملية الديمقراطية في شمال قبرص وتحريفها ، فان حكومة الجمهورية التركية لقبرص الشمالية ستكون على حق تام في التشكيك بما اذا كان هناك أى شخص في الجانب القبرصي اليوناني يتمتع بتفويض تام من قبل الشعب القبرصي اليوناني للدخول في مفاوضات مع القبارصة الأتراك .

ومنذ بضعة أيام حاولت تلك الحكومة ، تمشيا مع سياستها المستمرة والمتعجرفة والعديمة الشعور ازاء الشعب القبرصي التركي ، أن تمنع وسائل الاعلام الدولية من تناول

الانتخابات الرئاسية في الجمهورية التركية لقبرص الشمالية . ونحن نأمل في أن يقيّم الرأى العام العالمي تواتر هذه الاجراءات ، التي تطأ بأقدامها مبدأ حرية الصحافة ، تقييما صحيحا وأن يعتبرها برهانا على الافتقار الى النية الحسنة لدى الجانب القبرصي اليوناني .

انني أرفض رفضا قاطعا جميع مزاعم الجانب القبرصي اليوناني بأن الجانب القبرصي التركي يغرس المستوطنين من تركيا في الجمهورية التركية لقبرص الشمالية ، وأوجه انتباه المجلس الى رسالتي المؤرخة في ١٢ حزيران /يونيه ١٩٨٥ والموجهة الى الأمين العام (S/17261).

ولقد درسنا بعناية بالغة فحوى الاضافة الى تقرير الأمين العام المتصلة بمساعيه الحميدة وملاحظاته . وتشير الفقرة ٣ الى جهود الأمين العام بشأن التغلب " على الصعوبات التي أثيرت خلال اجتماع كانون الثاني /يناير " . (S/7227/Add.1 الفقرة ٣)

وكما ذكرت سابقا ، فان كل واحد منا يعلم بأن هذه الصعوبات نابعة من الجانب القبرصي اليوناني . وتشير نفس الفقرة أيضا الى " مشروع اتفاق موحد ووحيد " .

ويتعين علي أن أؤكد في هذا الصدد على النقاط التالية .

أولا ، ان مشروع الاتفاق المؤرخ في ٢٧ تشرين الثاني /نوفمبر ١٩٨٤ الذى قدم الى مؤتمر قمة نيويورك ، والذى شكل بجميع جوانبه كلا لا يتجزأ وقبله الجانب التركي القبرصي في مجموعه ، لا يمكن أن يتغير دون موافقة الجانب التركي القبرصي . هذا الجانب الحيوى المركزى من نهج الأمين العام ومن مشروع الاتفاق تم التأكيد عليه في تقريرين سابقين للأمين العام مؤرخين في ١٢ كانون الأول /ديسمبر ١٩٨٤ و ٢ شباط/فبراير ١٩٨٥.

ومع هذا كان من المؤكد نتيجة الدراسة الأولية التي قام بها الجانب القبرصي التركي أن النص الجديد - اذا ما قورن بالوثيقة الأصلية - يتضمن اختلافات أساسية سواء فيما يتعلق بالجوهر أو الاجراء الذى يتبع . وهذه الاختلافات تتناقض مع النهج "الموحد الشامل" للأمين العام . وقد أخطر الجانب القبرصي التركي بالفعل الأمين العام بأنه سوف ينقل اليه آراءه ومقترحاته فيما يتعلق بالاختلافات الأساسية ، بعد انتخابات ٢٣ حزيران /يونيه .

فضلا عن ذلك ، من الخداع التكلم عن "نص مدمج موحد" مادام - كما نفهم ذلك - لا يغطي جميع العناصر الأساسية الواردة في الوثيقة الأصلية ، التي شكلت كلا لا يتجزأ .

الى جانب هذا ، فان أصل ووضع عناصر معينة قدمت مؤخرا ، وكذلك علاقاتها بالنص الجديد لا تزال غامضة بالنسبة لنا .

تشير الفقرة ٣ الى اتصالات بالجانبين ، وقد تؤدى الى الانطباع بأنه على اثر انهيار قمة كانون الثاني /يناير ، بدأ ادماج النصوص وتم القيام بذلك بالاتفاق بين الجانبين . وهذا أمر مضلل ، لأن الجانب القبرصي التركي لم يوافق على هذا الاجراء الذى تم القيام به عن طريق الاتصالات بالجانب القبرصي اليوناني فقط والمشاورات معه في منتصف شهر اذار/مارس وأوائل شهر نيسان /ابريل ، كما وضح ذلك في الفقرة ٤ . وقد أحيط الجانب القبرصي التركي علما بنتائج هذه الاتصالات لأول مرة في منتصف شهر نيسان /ابريل .

فيما يتعلق بالفقرة ٥ ، لدّى التحفظات التالية :

أولا وقبل كل شيء ، لا يمكن تقديم المشكلة باعتبارها ظاهرة بسيطة كما لو كان زعيم

القبارصة اليونانيين قد قبل الآن الوثيقة التي رفضها في كانون الثاني/يناير . لقد أطلق السيد كبريانو العنان لتفسيرات في كانون الثاني/يناير تلغي أى "رد مؤكد" تال على نفس الأساس . وفضلا عن ذلك ، فان بياناته العلنية التي تلت هذا "الرد المؤكد" تكشف بوضوح أنه لا يزال يرفض المبادئ والمفاهيم الأساسية الواردة في الوثيقة المؤرخة في ٢٧ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٤ . ومن الواضح للغاية أيضا أنه ليست هناك كلمة واحدة قالها الزعيم القبرصي اليوناني يمكن أن تؤخذ بقيمتها الظاهرة سواء من جانب القبارصة الأتراك أو من جانب الأغلبية المنتخبة من القبارصة اليونانيين . ما الذى قبله السيد كبريانو وكيف قبله والى أى حد ، وهل لا يزال مصرا على تفسيراته السابقة؟ هذه التساؤلات كلها تشكل غموضا كبيرا .

من المعروف جيدا أن السيد كبريانو رفض رفضا قاطعا ، أو حاول أن يخفف، جميع المبادئ والمفاهيم الأساسية التي بني عليها مشروع الاتفاق الذى قدمه الأمين العام ككل متكامل الى مؤتمر قمة ١٧ كانون الثاني/يناير .

ونظرا لأنه يقال الآن ان "العقبات التي وقفت في طريق قبول الجانب القبرصي اليوناني للوثيقة" قد أزيلت ، من المحتم للجانب القبرصي التركي أن يحاط علما بما اذا كان السيد كبريانو يقبل الآن المفاهيم والمبادئ الأساسية الواردة في الوثيقة الأصلية مثل المركز السياسي المتساوى للجانبين ، واقامة منطقتين ، والضمانات الدولية ، والأمن ،وتنظيم الحريات الثلاث وفقا لاتفاق دنكتاش - مكاريوس نصا وروحا ، أو بما اذا كان لا يزال يرفض هذه كما فعل في قمة كانون الثاني/يناير . ينبغي للجانب القبرصي التركي أن يعلم ما اذا كان السيد كبريانو يقبل الآن وثيقة ٢٧ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٤ كما هي عليه أم لا .

ان البيانات التي ألقاها السيد كبريانو منذ مؤتمر قمة كانون الثاني/يناير تظهر أنه لم يغير موقفه السابق بشأن هذه المفاهيم والمبادئ الأساسية . لقد انتهز - وبصفة خاصة

منذ منتصف نيسان/ابريل - كل فرصة أتيحت له ليعيد التأكيد على أنه لم يضع في اعتباره الشواغل الأمنية المشروعة للقبارصة الأتراك ، وانه لم يقبل مفهوم اقامة المنطقتين ، وأنه لا يشغله سوى المصالح الافريقية في قبرص .

اننا نأمل أن يتمكن الزعيم القبرصي اليوناني من أن يشرح أولا لهذا الجمع ، ثم للقبارصة الأتراك ، موقفه الحقيقي بشأن هذه النقاط .

ان الجانب القبرصي التركي ، بعد أن مر بتجربة اجتماع القمة في كانون الثاني/يناير أوضح للأمين العام في أكثر من مناسبة أنه أحس بالحاجة القوية الى تمديد مهمة القوات وذلك لتمكين عناصره المنتخبة من تناول المسائل الجوهرية مع الأمين العام . وفي هذه الأثناء ، قام الجانب القبرصي التركي باعادة تأكيد موقفه البناء رسميا بشأن حل ثنائي المنطقة اتحادي .

فيما يتعلق بتعليقات المتحدث باسم الأمين العام المشار اليها في الفقرة ٦ ، أود أن أشير الى أن هذه لا علاقة لها بالموضوع بتاتا ، ويجب عليّ أن أقول بأنها تلقي ظلالا على أساس مهمة المساعي الحميدة . فقد ظهرت الجمهورية التركية لقبرص الشمالية الى الوجود في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٣ باعتبارها مظهرا لحق تقرير المصير للشعب القبرصي التركي ، وذلك في ظل ظروف نعرفها جميعا . وهي كيان شرعي شأنها شأن الادارة اليونانية القبرصية في الجنوب ، أو أكثر شرعية . وليس لأحد الحق في الحكم على التطورات الداخلية الديمقراطية والسلمية للجمهورية التركية لقبرص الشمالية . ونحن نشعر بالأسف اذ نرى مثل هذه الملاحظة في تقرير الأمين العام .

فيما يتعلق بالفقرة ٧ من الاضافة ، نود أن نذكر أن تعيين العضو الثالث في لجنة الأشخاص المفقودين في قبرص قد تأخر دون مبرر بسبب تكتيكات تعويقية من الجانب اليوناني القبرصي بغية استغلال هذه المسألة الانسانية في المحافل الدولية . ونحن نأمل كثيرا في أن يقوم الجانب اليوناني القبرصي في نهاية الأمر بجعل اللجنة تقوم بمهمتها الانسانية المحددة جيدا .

يتضمن القرار الذى اتخذه المجلس عناصر لا يقبلها الجانب التركي القبرصي اذ يشـير القرار الى كيان غير شرعي بأنه " حكومة قبرص " ، وهو كيان بغيض بالنسبة لنا . فهل نحـن بحاجة الى القول بأن هذه الاشارة لا تستند الى أساس دستورى أو قانوني أو أدبـي ؟ ان الحكومة الشرعية الثنائية الطائفة لقبرص أطاح بها في عام ١٩٦٣ الجناح اليوناني القبرصي ولم تعد باقية منذ ذلك الوقت . والكيان الذى حل محلها كيان متنكر لا يعترف له الجانـب التركي القبرصي بأى شرعية .

هناك اشارة في الفقرة الرابعة من الديباجة الى " قرارات أخرى ذات صلة " ومـادام الجانب التركي القبرصي قد رفض القرارات الأخرى هذه في مجملها أو قبلها مع ابداء تحفظات فان هذه الاشارة لا تعد مقبولة بالنسبة اليه .

في الفقرة الثالثة من المنطوق اشارة الى " المهمة الحالية " . وعلينا أن نؤكد أن المهمة المشار اليها لا تتفق مع الظروف المتغيرة الى حد كبير .

رغم رفض الجانب التركي القبرصي لمشروع القرار الحالي في مجمله رفضا لا يمكن تحاشيه ، فانه مستعد لقبول وجود القوات على أراضي الجمهورية التركية لقبرص الشمالية على نفـس الأسس التي أعلنت في كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٤ . لذلك ، فان موقفنا يقضي بأن يقـوم كل من المبدأ ، والنطاق ، والوسائل ، والاجراءات الخاصة بالتعاون بين سلطـات الجمهورية التركية لقبرص الشمالية وقوات الأمم المتحدة ، على المقررات التي لن تتخذ هـا سوى حكومة الجمهورية التركية لقبرص الشمالية .

وأخيرا ، أود أن أؤكد على تأييدنا لمهمة المساعي الحميدة التي يقوم بها الأمين العام المنبثقة عن قرار مجلس الامن ٣٦٧ (١٩٧٥) ، وكما أكدت فيما سبق ، فان الجانب القبرصي التركي على أهبة الاستعداد للاتصال بالأمين العام في اطار مهمة مساعيه الحميدة بعد اجراء الانتخابات في ٢٣ حزيران/يونيه .

أعتقد أن من الملائم في هذه المرحلة أن أذكر حقيقة أدرك أن جميع أعضاء المجلس يعرفونها . ان القرار الذى اتخذ يختلف عن المشروع الذى عرض علينا بوصفنا طرفا معنيا . فلم يعلمنا أحد بالتغيير الا صباح اليوم . وأنا متأكد أيضا أن جميع اعضاء المجلس يعرفون من هو الطرف الذى ألغى الجزء الذى أشرت اليه من المشروع الأصلي ، وأنهم سيتوصلون الى استنتاجاتهم الخاصة بهم .

وقبل أن أختتم بياني ، أود أن أنتهز هذه الفرصة لأعرب ، قبل كل شيء ، عن شكرنا العميق للجهود التي يبذلها الأمين العام في اطار مهمة مساعيه الحميدة . ونحن ممتنون له .

ونتقدم أيضا بالشكر والتقدير الخالصين الى الممثل الخاص بالنيابة للأمين العام في قبرص ، السيد هولفر ، وذلك للأسلوب الذى اضطلع به بمهامه .

كما نشكر قائد قوة الامم المتحدة لصيانة السلم في قبرص ، اللواء غرايندل والرجال الذين تحت امرته ، على الطريقة التي اضطلعوا بها بواجباتهم .

ونتوجه بالشكر أيضا الى جميع أعضاء الأمانة العامة للأمم المتحدة الذين يتناولون مسألة قبرص .

وننقل أطيب تمنياتنا بالنجاح للسيد وورث ، العضو الثالث الجديد في لجنة الأشخاص المفقودين في قبرص .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : المتكلم التالي هو ممثل تركيا ، أعطيه الكلمة .

السيد تركمان (تركيا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : السيد الرئيس ، لقد سبق أن قدمت لكم التهاني أثناء اجتماع سابق عقده المجلس . نحن نشعر بالارتياح

اذ نراكم تترأسون هذا الاجتماع للمجلس أيضا . وأود أن أشكركم وأشكر باقي أعضاء المجلس على اتاحة هذه الفرصة لي للادلاء ببياني .

لقد مضت ستة أشهر منذ أن اجتمع المجلس لتمديد فترة ولاية قوة الامم المتحـــدة لصيانة السلم في قبرص . وفي تلك المناسبة ، كان معروضا على المجلس التقرير الدوري للأمين العام المؤرخ في ١٢ كانون الاول /ديسمبر ١٩٨٤ . ويسرد التقرير نتيجة محادثات الجـــوار أثناء الأشهر الخمسة الماضية والتي أفضت الى الدعوة لعقد اجتماع مشترك رفيع المستـــوى في ١٧ كانون الثاني /يناير ١٩٨٥ . وقد كان التوقع الذي أعرب عنه الأمين العام هـــو أن يتم في هذا الاجتماع التوصل الى اتفاق يتضمن العناصر اللازمة لايجاد حل شامل يهـــدف الى انشاء جمهورية اتحادية في قبرص . وقد كان هذا أيضا ما يتوقعه الجانب التركي ، وبالفعل ، ما يتوقعه الرأي العام الدولي الذي اعترف ، قبل اجتماع القمة وبعده ، بالطبيعة الحاسمة التي تتسم بها القرارات السياسية التي اتخذتها السلطات القبرصية التركية بقبولها التام فـي ٢٧ تشرين الثاني /نوفمبر ١٩٨٤ لمشروع اتفاق توصل اليه الأمين العام في محادثات الجوار.

وفي بداية اجتماع القمة في ١٧ كانون الثاني /يناير ١٩٨٥ ، كان الامين العام قـــد شدّد على أهمية المرحلة الجديدة التي تم التوصل اليها بحثا عن حل شامل لمسألة قبـــرص . وقد ذكر ما يلي :

"اذا كنتم عازمين فعلا على التوصل الى اتفاق ، فأمامكم الآن فرصة فريدة .

ولكن اذا ضيّعتم هذه الفرصة ، فأنا متأكد أنكم تتفقون معي على أنها قد لا تتكـــرر مرة اخرى " .

لقد تبخرت هذه التوقعات عندما رفض زعيم القبارصة اليونانيين أن يوافق على الاتفاق ، وأنكر حتى وجوده ، في اجتماع القمة . وفي الوقت الذي قبل فيه الجانب القبرصي التركـــي تماما مشروع الاتفاق ، فان الجانب القبرصي اليوناني لم يذهب الى أبعد من اعتباره أساســا للمفاوضات فحسب ، وهذا يعني أنه لم يقبل أي شيء في واقع الحال ، وانه لم يكن علـــى استعداد للدخول في التزامات متبادلة مع الجانب القبرصي التركي ، بل لم يكن ينوي ذلك .

لا أرى من الضروري أن أستفيض في تبيان المسؤولية الخطيرة التي تقع على زعيـــم

القبارصة اليونانيين ، لأنه ضيع متعمدا فرصة تاريخية للمصالحة بين الشعبين في قبرص في كانون الثاني/يناير الماضي ، والرأى العام الدولي قد حكم بالفعل حكما واضحا في هذا الشأن . أما بالنسبة للذين لم يرغبوا في تقاسم المسؤولية في كانون الثاني/يناير ، فان التطورات التي حدثت أثناء الأشهر الخمسة التالية قد كشفت لهم بالكثير بالتأكيد ما كان عليهم الا أن ينظروا الى الأزمة الداخلية والقلاقل في الجانب القبرصي اليوناني ليصلوا الى استنتاجاتهم . لقد شهدنا كيف قام مجلس نواب القبارصة اليونانيين باستهجان الأعمال التي قام بها السيد كبريانو في نيويورك وطلب منه تقديم استقالته .

وبناء على هذا ، فقد تعذر عليّ أن أصدق ما سمعته عندما وجه السفير موشوتاس اللوم الى الرئيس دنكتاش على الاخفاق الذى حلّ بالاجتماع الذى عقد في كانون الثاني/يناير الماضي . لقد كان الأحرى به أن يقرأ آخر تقرير للأمين العام ، الذى يذكر في الفقرة ٢ ما يلي :

" . . . كما أعلمت المجلس في تقريرى المؤرخ في ٢ شباط/فبراير ١٩٨٥ (S/16858/Add.2) ، فقد أعلن الجانب القبرصي التركي في ذلك الاجتماع عن قبوله لمشروع الاتفاق الذى تضمنته الوثائق التي عرضتها (S/17227/Add.1، الفقرة ٢)

وقد ذكر الأمين العام أيضا في الفقرة ٨ من التقرير ما يلي :

" وقد اتبعت منذ كانون الثاني/يناير نهجا أخذ في الاعتبار موافقة الجانب القبرصي التركي على الوثائق ".

وهكذا ان كل ما هو مقبول دون شرط بالنسبة للآخرين ، بما فيهم الامين العام ، مرفوض بالنسبة للسفير موشوتاس . وبهذا المنطق الملتوى ، يتعين على الرئيس دنكتاش أن يظهر تصلّبا حقيقيا في المرة المقبلة ليكسب تقدير القبارصة اليونانيين .

وقد أدلى السفير موشوتاس أيضا ببعض الادعاءات الاخرى غير المعقولة ، وفي أحدها ، وصف القبارصة الأتراك بأنهم شهداء نظرا لوجود القوات التركية . لا أعتقد أن القبارصة الأتراك ، الذين يعتقدون أن القوات التركية لم تأت الا لانقاذهم من قتل وقمع القبارصة اليونانيين ، سيتأثرون بهذه العناية المفرطة .

لقد استمعنا من قبل ، ونستمع اليوم مرة اخرى ، الى ادعاءات لا أساس لها موجهة الى العملية الديمقراطية الجارية في الجمهورية التركية لقبرص الشمالية . وفي رسالة موجهة الى الأمين العام في ١ أيار/مايو ١٩٨٥ ، قام وزير الخارجية والدفاع للطائفة التركية القبرصية باسترعاء الانتباه الى التناقضات القائمة في موقف القبارصة اليونانيين ازاء التطورات السياسية في الجمهورية التركية لقبرص الشمالية . وقد تم التشديد على نحو صحيح في هذه الرسالة على أن ادارة القبارصة اليونانيين هي بالفعل آخر مؤسسة يحق لها أن تشكك في شرعية الآخرين ، لما لها من سجل في الماضي ، ولما هي عليه الآن .

والنقطة التي لا بد من توضيحها الى أبعد حد هي أنه مهما كانت الحقوق القائمة في جنوب قبرص بالنسبة للقبارصة اليونانيين ، فان نفس الحقوق موجودة بالكامل في الشمال بالنسبة للقبارصة الاتراك . ان حقوق القبارصة الأتراك لا تنقص بأي حال عن حقوق القبارصة اليونانيين . ولا بد من فهم هذه الحقيقة فهما تاما ، لأنها لب مسألة قبرص بمجموعها . ان أي نهج آخر سيسد الطريق أمام انشاء اتحاد لا بد أن يقوم على المساواة السياسية بين الشعبين في الجزيرة .

ان القبارصة اليونانيين لم يكن لديهم أبدا ، وليس لديهم الآن ، أي حق دستوري أو قانوني أو شرعي من أي نوع في القول بتمثيل القبارصة الأتراك ، وبالتالي بتمثيل قبرص بأسرها . وفي حال عدم وجود حكومة اتحادية مشتركة ، فان للقبارصة الأتراك الحق غير القابل للتصرف في أن تمثلهم السلطات والأجهزة التي ينتخبونها بحرية . ولا يمكن أن يتوقع منهم أن يعيشوا في فراغ سياسي .

وأود أن أسجل أمام مجلس الأمن تقديرنا للاسلوب الذي مارس به القبارصة الأتراك حقهم الطبيعي في تنظيم حياتهم السياسية والقانونية عن طريق ولاية شعبية . وبعد الاستفتاء الدستوري الذي جرى في ٥ أيار/مايو ١٩٨٥ ، أجريت انتخابات رئاسية في ٩ حزيران/يونيه . وعملية انتخاب الأشخاص الذين سيخولون بتمثيل القبارصة الأتراك في كل المسائل، بما في ذلك المفاوضات من أجل التوصل الى حل للمشكلة القبرصية ، ستتم باجراء انتخابات عامة في الجمهورية التركية لقبرص الشمالية في ٢٣ حزيران/يونيه ١٩٨٥.

ونود أن نثني على السياسة الرسمية التي ينتهجها الجانب القبرصي التركي بتركه الباب مفتوحا أمام حل اتحادي ثنائي المنطقة يجرى التفاوض بشأنه بحرية بين الجانبين في الجزيرة. والجمعية التأسيسية للجمهورية التركية لقبرص الشمالية أصدرت في ١٢ آذار/مارس ١٩٨٥، في الوقت الذي اعتمدت فيه مشروعا جديدا للدستور، قرارا ينص على أن الدستور الذي صادقت عليه لا يقف أمام اقامة مشاركة في اطار اتحاد ثنائي الطائفة وثنائي المنطقة .

ان التزام الجانب التركي القبرصي بهذا الحل قد تم التأكيد عليه في العديد من المناسبات على أعلى مستوى .

وعلى النقيض من هذه التطورات المتعلقة بالجانب التركي القبرصي فان سجل الادارة اليونانية القبرصية طيلة الستة أشهر الماضية لا يوفر أى أمل في التوفيق بين شعبي قبرص . فالقبارصة اليونانيون ، أولا ، لا يتفقون بين أنفسهم على كيفية تصريف حياتهم السياسية ، وثانيا ، لا يتفقون على نوع الحل الذى ينبغي السعي اليه .

ومن الطبيعي أن يراقب الجانب التركي عن كثب الاتصالات بين القائد القبرصي اليوناني والأحزاب السياسية القبرصية اليونانية التي تعارض سياساته . ومن المؤكد أن القبارصة الأتراك يرغبون في معرفة نوع الحل الذى يعتزم الجانب القبرصي اليوناني البحث عنه وأى موقف من المواقف القبرصية اليونانية ينبغي أن يؤخذ مأخذ الجد .

وان كنا نبحث عن بعض الدلائل الايجابية فانه علينا أن نعترف أولا بالجهود التي يبذلها الأمين العام في اطار بعثة المساعي الحميدة التي يقوم بها والتي ما فتئت حكومة بلادى تؤيدها بشدة . ونسلم بأن مهمته كانت مهمة شاقة وعصيبة ونأمل في ألا تظل هذه المهمة ماضية دون أن يكافأ عليها . ان الأمين العام بفضل معرفته العميقة لوقائع الامور في قبرص قد عمل بتفهم وصبر وباعتدال رائع . وأود أن أؤكد له ثقة حكومتي الكاملة به وتأييدها له .

ومن الواضح أن السلطات القبرصية التركية التزمت التزاما ايجابيا ورسميا بالبحث عن اتحاد حقيقي بين شعبي الجزيرة . وستكون هذه السلطات قريبا على استعداد كما تم تأكيد ذلك على أعلى مستوى ، لمواصلة محادثات السلم بولاية شعبية متجددة .

وستواصل الحكومة التركية القيام بدورها التقليدى الذى ينم عن الاعتدال وتسعى الى تسهيل عملية البحث عن حل اتحادى ثنائي في المنطقة في الجزيرة .

وقد درسنا بعناية الجزء من تقرير الأمين العام الذى صدر قبل يومين ويتعلق ذلك

الجزء ببعثة المساعي الحميدة S/17227/Add.1 . لقد أعرب السيد كوراى عن وجهة نظر حكومته في النقاط الواردة في هذا الجزء . وأود أيضا أن أبدى بضع ملاحظات من جانبنا .

أولا ، في أعقاب انهيار الاجتماع العالي المستوى في كانون الثاني /يناير فان المسألة لم تعد مجرد ضمان تغيير رئيسي من جانب السيد كبريانو والحصول منه على قبول متأخر للوثائق . وعندما رفض السيد كبريانو قبول هذه الوثائق فسّر النقاط الجوهرية التي اشتملت عليها هذه الوثائق بطريقة أبطلت وألغت فورا أى تعبير عن قبولها في مرحلة لاحقة . ومن الواضح ان ما يريده السيد كبريانو هو أن يعطي انطباعا مؤداه أنه يقرّ الآن الوثائق بينما يواصل رفضه للمفاهيم الأساسية الكامنة فيها . وقد بيّنت البيانات الأخيرة التي أدلى بها السيد كبريانو مرة اخرى أنه بعيد كل البعد عن قبوله لمفهوم اتحاد مؤلف من الطائفتين والمنطقتين .

ثانيا ،عندما وافق الرئيس دنكتاش على التنازلات الكبيرة خلال محادثات الجوار فقد تصرّف على افتراض أن الوثائق التي قدمت الى اجتماع كانون الثاني /يناير تشكل كلا لا يتجزأ كما كرّر الامين العام ذلك مرارا . لذلك بعد أن رفضها السيد كبريانو نشأت حالة جديدة كان للطرفين الحرية في ظلها في اعادة تشكيل موقفيهما التفاوضيين . وبالطبع كان يمكن للأمين العام أن يسعى الى حث الطرفين على التوصل الى اتفاق على نفس الأساس بيد أن هذا يتطلب مباحثات جديدة مع كلا الطرفين لمعرفة ما اذا كانا يوافقان على اتباع سير العمل هذا . ولكن لا يمكن أن يفترض تلقائيا أن يظل أحد الطرفين محتفظا بموقفه بعد رفض الطرف الآخر للصفقة .

ثالثا ،ان البيان الوارد في الفقرة ٣ من القسم المتعلق بالمساعي الحميدة S/17227/Add.1 بأن جوهر الوثائق تم الحفاظ عليه وبأن مختلف عناصرها قد تم دمجها في مشروع اتفاق واحد يقتضي بعض التوضيحات .

كما أشار السيد كوراى فان النص المقدم الآن لا يشتمل على بعض النقاط الموضوعية الواردة في الوثائق التي قدمت في شهر كانون الثاني /يناير . ونفهم أن بعض العناصر الاضافية التي أضيفت الى مشروع الاتفاق نقلت شفويا الى الاطراف ولكن صلتها بمشروع الاتفاق ظلت دون تحديد .

رابعا ، ومرة اخرى كما بين السيد كوارى فان مشروع الاتفاق المطروح الآن يشتمل على نقاط جوهرية ورئيسية تختلف عن النقاط الواردة في الوثائق المقدمة في كانون الثاني /يناير .

خامسا ، يتضح من تقرير الامين العام أن النهج الجديد تم بحثه أولا مع القبارصة اليونانيين وأن مشروع الاتفاق لم يتم تبليغه الى الجانب القبرصي التركي الا بعد الاتفاق المفترض للقبارصة اليونانيين . وكما أكدت سابقا ، حيث أنه كان من اللازم الشروع في عملية تفاوض جديدة بسبب فشل الاجتماع العالي المستوى في كانون الثاني /يناير كان من الضرورى اجراء المشاورات مع كلا الجانبين قبل وضع اللمسات الاخيرة للوثيقة الجديدة .

وأود أيضا أن أتطرّق الى الفقرة ٦ من التقرير S/17227/Add.1 . ان البيان الذى تشير اليه هذه الفقرة لا يمت بأية صلة الى التطورات الداخلية في قبرص الشمالية. ولم تغير الاستفتاءات والانتخابات التي جرت في الجمهورية التركية للقبرص الشمالية من طبيعة الدولة القبرصية التركية التي أعلنت بتاريخ ١٥ تشرين الثاني /نوفمبر ١٩٨٣ . ونحن الأتراك يشرفنا أن نعترف بالجمهورية التركية لقبرص الشمالية. والبلدان الاخرى لها الحرية في الاعتراف أو عدم الاعتراف بهذه الدولة ، ولكن ليس لها الحق في التدخل في شؤونها الداخلية .

ويشكك أيضا بيان الناطق بالأساس الذى تقوم عليه بعثة المساعي الحميدة للأمين العام . والمتطلب الأساسي لبعثة المساعي الحميدة هو أنه يتعين معاملة الطرفين في قبرص على أساس صارم من المساواة اذ أن السلطات السياسية تمثل كلا الشعبين في الجزيرة وأى انحراف عن هذا الأساس لا يمكن أن يتمشى مع بعثة المساعي الحميدة . لذلك فاننا نعتبر بيان الناطق الرسمي في غير محله وكان من الأصح لو لم يشر اليه تقرير الامين العام .

أما فيما يتعلق بالفقرات التي تشتمل على " الملاحظات "، فانني سوف أمتنع عن الخوض فيها لأن معظم ما ذكرته آنفا ينطبق على تلك الفقرات. وسوف أذكر فقط أن الامين العام يعرب عن تفاؤله القوى في المستقبل . وما من شيء يدخل السرور الى قلوبنا أكثر من أن نرى أن هذا التفاؤل من جانب الأمين العام له ما يبرره . وسوف ينال تأييدنا الكامل في مساعيه المقبلة لاحياء المفاوضات بين الجانبين على أساس اجراءات مقبولة لدى الجانبين وفي حدودها .

وانني اذ أنتقل الى القرار الذى اتخذه المجلس للتو فانني أود أن أؤكد من جديد اعتراضاتنا الاساسية على محتوياته . وكما هو الحال في القرارات السابقة فانه لا يقوم على أساس سليم أو صحيح سياسيا وقانونيا ، لذلك فانه لا يحظى بتأييد جميع الأطراف المعنية مباشرة . ان المقدسات الزائفة التي يرتكز عليها تشكل عقبة رئيسية في طريق الحل التفاوضي في قبرص .

ان القرار يرتكز مرة ثانية على ما يسمى بتفويض مما يسمى بالكيان الحكومي الذى انتهى منذ كانون الاول/ديسمبر ١٩٦٣ وجوده القانوني والفعلي بوصفه سلطة قادرة على تمثيل الشعبين في قبرص والتوفيق بينهما .

وعلاوة على ذلك فانه يشير في الفقرة الرابعة من الديباجة الى قرارات لم تكن قط مقبولة لدى الطرفين المعنيين مباشرة ويطيل من أمد ولاية لا تأخذ في الحسبان التغييرات الجذرية في الحالة الحقيقية .

لقد رفض وفد الجمهورية التركية لقبرص الشمالية القرار برمته . ولا يمكن لتركيا أن تقبله لنفس السبب . ان الجمهورية التركية لقبرص الشمالية بعد أن أخذت في الحسبان توصية الامين العام بالابقاء على وجود قوة الامم المتحدة لصيانة السلم في قبرص فانها قد أعربت عن استعدادها لقبول وجود هذه القوة في قبرص الشمالية ومواصلة التعاون معها ، رهنا بقرارات تتخذها حكومة الجمهورية التركية لقبرص الشمالية . وكما ذكر وأعيد تأكيده سابقا في هذه الجلسة .

" ان مبادئ ونطاق وشكليات واجراءات التعاون بين سلطات الجمهورية التركية لقبرص الشمالية وقوة الامم المتحدة لصيانة السلم في قبرص لا يمكن أن تكون الا على أساس قرارات تتخذها حكومة جمهورية قبرص الشمالية وحدها " .

وتود حكومة تركيا ان تعيد تأكيد اتفاقها الكامل مع هذا الموقف . ان الاتصالات بين السلطات التركية في قبرص وقوة الامم المتحدة لصيانة السلم في قبرص سوف تستمر على اساس اعلان الجانب القبرصي التركي .

وفيما يتعلق بالفقرة ٢ ، أود ان اؤكد تاييدنا المستمر لبعثة المساعي الحميدة للامين العام المنبثقة عن قرار مجلس الامن ٣٦٧ (١٩٧٥) وأود ان اؤكد حقيقة ان الجانب القبرصي التركي قد اشار بالفعل الى انه سيجرى اتصالات مع الامين العام في اطار بعثته للمساعي الحميدة عقب انتخابات ٢٣ حزيران/يونيه .

وختاما ، اود ان اتقدم بالشكر للامين العام ونحن ممتنون لبعثة مساعيه الحميدة . وأود ان اعرب عن امتناننا للواء فونشير غريندى قائد قوة الامم المتحدة لصيانة السلم في قبرص ولموظفيه وللسيد جيميس هولغير نائب الممثل الخاص للامين العام في قبرص ولزملائه الذين مازالوا يحظون بالثقة الكاملة للجانب القبرصي التركي والسلطات التركية . كما اتمنى النجاح الكامل للسفير بول ورث في مهمته بوصفه العضو الثالث في لجنة الاشخاص المفقودين في قبرص . وقد وافقت السلطات القبرصية التركية على تعيينه منذ ستة اشهر . ونأمل الا يواجه اسهامه في العمل الانساني للجنة نفس العراقيل التي اخرت تعيينه في منصبه .

السيد هوغ (استراليا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : مما يدل على تعقد مشكلة قبرص ان قوة الامم المتحدة لصيانة السلم في قبرص قد دخلت الان في العام الحادى والعشرين من عملها . وقد كان السعي من اجل حل دائم لمشكلات قبرص جهدا مستمرا وتارجحت اعمال التسوية بين اليأس والرجاء في اكثر من مناسبة . ونتج عن مساعي الامين العام الاخيرة جو من التفاؤل الايجابي ولا ينبغي ان نسمح لفرصة احلال السلم في قبرص بان تفلت منا .

ان اهتمام استراليا وحرصها على التسوية السلمية في تلك الجزيرة يضاعف منهما وجود جاليات كبيرة من اليونان او من تركيا او من قبرص ذاتها . وشانهم شان الاستراليين الاخرين فانهم يتطلعون الى الحل العاجل لمشاكل الجزيرة .

وتؤمن حكومتي ايمانا راسخا بان ذلك الحل لا يمكن ان يتحقق الا عن طريق التفاوض والحوار . وتؤيد استراليا قرارى مجلس الامن ٥٤١ (١٩٨٣) و٥٥٠ (١٩٨٤) كما تؤيد الطريقة صوب التسوية العادلة الدائمة في قبرص التي يوضحها القراران السالفان والقرارات السابقة عليهما الصادرة عن هذا المجلس . اننا ندرك ان السير في هذا الاتجاه ينطوى على خيارات صعبة لجميع المعنيين ولكن يجب ان يقوى من عزمنا راى الامين العام ، بوجود اساس لتحقيق حل عادل ودائم .

ولا زلنا على اقتناعنا بان جهود الامين العام صوب تحقيق تسوية تفاوضية لاتزال تمثل افضل الوسائل من اجل احراز التقدم ، وان تقرير الامين العام بتاريخ ١١ حزيران/يونيه ١٩٨٥ بشان بعثة مساعيه الحميدة يتطلب دعم المجتمع الدولي للنشاط الدبلوماسي الذى من المقرر القيام به . وينبغي ايلاء هذا الدعم لانشطة الامين العام . وفي الحقيقة فان المجلس لدى اعتماده لقراره اليوم ، اشار الى الدعم المستمر لبعثة المساعي الحميدة . وتناشد الحكومة الاسترالية جميع الاطراف لكي تواصل تعاونها مع الامين العام في هذه المساعي . وبالمثل وفي الوقت الذى تستمر فيه هذه الجهود فانه من الضرورى الا يتخذ اى جانب اى اجراء يكون من شانه تعريض هذه المساعي للخطر .

ونحن نلاحظ ان الطرفين قد ابديا قدرا كبيرا من حسن النوايا في المفاوضات الخاصة بمستقبل قبرص . وانهما في وقت او في آخر قد اتفقا اوكان رد فعلهما ايجابيا على مقترحات الامين العام . وقد نوه الامين العام ان المطلوب الآن هو حسن النية والتعاون . ولابد ان يكون املنا المشترك هو ان تبدى جميع الاطراف الحنكة السياسية اللازمة للتوصل الى اتفاق .

وترى حكومتي ان قوة الامم المتحدة لصيانة السلم في قبرص لاتزال تلعب دورا قيما في صيانة السلم كما تلعب دورا انسانيا . وقد اشتركت استراليا مشاركة فعالة

في قوة الامم المتحدة لصيانة السلم في قبرص بان قدمت كتيبة من رجال الشرطة المدنيين . وسوف نبقي على هذا الدعم . بيد ان حكومتي لا يسعها الا ان تشعر بالقلق ازاء العجز المتزايد في الحساب الخاص بقوة الامم المتحدة لصيانة السلم في قبرص . وكان ذلك نتيجة لعدم تحمل الدول المشتركة في هذه القوات لمساهماتها منذ حزيران/يونيه ١٩٧٨ . ومن المعروف ان المجتمع الدولي قد جدد ولاية هذه القوة المرة تلو المرة . ومن الواضح ان الوقت قد حان لاعضاء المجتمع الدولي لكي يتمعنوا ويتدبروا في الاعباء المالية ، باعتبار ذلك امرا تمليه العدالة وممارسة المسؤولية المشتركة . ومن الواضح ان هناك حاجة الى زيادة كبيرة في المساهمات الطوعية في ذلك الحساب كما ان حاجة الى زيادة عدد البلدان التي تقدم هذه المساهمات ونحن ننادي باتخاذ اجراء لسد هذا العجز .

اود ان اختتم كلمتي متطلعا الى اليوم الذي تتحقق فيه التسوية التفاوضية لمشكلة قبرص العويصة . وسوف يكون ذلك اليوم يوما مرموقا بالنسبة لقضية التعاون الدولي الذي تجسده هذه المنظمة ، ولكن اهم نتائجه سوف يحس بها الناس في قبرص حيث يمكن لشعبها جميعا ان يعيش في سلم واستقرار . ونامل الا يكون ذلك اليوم بعيدا عنا .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : طلب ممثل قبرص الكلام واعطيه الكلمة .

السيد موشوتاس (قبرص) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : كنت املا الا يتكلم الممثل الدائم الجديد لتركيا وابناء بلدي الموجودون هنا كافراد بموجب النظام الداخلي المؤقت لمجلس الامن عن تركيا الا بالحق والا يعرضوا نفس الحجج البالية التافهة المبالغ فيها عن الوضع القانوني لحكومتي ورئيسي ووفدي . كنت املا ان يتوخوا نوعا من الاصالة بان يقولوا ان موقف حكومتي من هذه المسالة معروف جيدا . ولكن خاب املي .

بيد انني لن اضيع وقتي في مجادلة النقطة التي اختار ان يتكلم عنها تفصيلا لان المجلس وجميع الدول والامم المتحدة والمنظمات الدولية الاخرى تعترف بحكومتي . ولكنني ببساطة سوف اتجاهلها باعتبارها حجة تركية جديدة تاتي من دولة ما فتئت منذ الـ ١١ سنة الماضية تطأ بلدا صغيرا غير منحاز بعقلية المستبد وتود ان تتخيل انها قد قضت على ضحيتها . ان الاعتراف العالمي بالاساس القانوني القوى الذى يستند اليه الاعتراف بحكومتي ورئيسي يقدم الرد على هذه الحجة التركية ويؤكد عزلة تركيا عن المجتمع الدولي .

لقد استمعنا في دهشة الى ان مشروع الاتفاق المبدئي لا ينقصه سوى تحديد ثلاثة امور . ولكن هذه الوثيقة كما سبق ان قلت تنص على ان الجانب الاقليمي ، وهو جانب هام للغاية ، وانشاء الافرقة العاملة سيناقشان ويتفق عليهما في اجتماع رفيع المستوى . وهذه الوثيقة لاتزال سرية وبالتالي لا استطيع ان انشرها .

قدرت كثير التقدير لممثل تركيا لفته نظرى الى الاشارة الواردة في تقرير الامين العام الى قبول السيد دنكتاش ، ولكنني اود ان استرعي نظره ايضا الى انه وفقا لهذا التقرير فان السيد دنكتاش قبل مشروع الاتفاق . وواقع الامر انه كان مشروعا مبدئيا لاتفاق رفيع المستوى . ولكي يصبح المشروع اتفاقا لابد ان تجرى مناقشات ومفاوضات. وهذا امر لم يفعله السيد دنكتاش وهو برفضه المناقشة رفضا باتا حطم في واقع الامر الاجتماع رفيع المستوى وهذا هو ما كان ينتوى القيام به .

ويكمن جوهر المسألة فيما يتعلق بهذا الاجتماع العالي المستوى في أن الجانب التركي والسيد دنكتاش وجدا نفسيهما مضطرين أمام المطالبة الدولية الى تقديم بعض المقترحات المحددة صوب التسوية التفاوضية ، ولكنهما لم يكونا في أي وقت وليسا الآن راغبين في التفاوض على سحب قوات الاحتلال أو على الضمانات الدولية الكافية .

وسعى الجانب التركي من خلال تشويه الحقائق ، ولابد أن أعترف بأنه نجح في ذلك لبعض الوقت على الأقل ، الى خلق الانطباع المضلل حول السلوك الحقيقي للسيد دنكتاش في الاجتماع العالي المستوى ، وحول مخططه الرامي الى نسف جهود الأمين العام ، بأن رفض كلية مناقشة أية مسألة ، وحتى المسائل المنصوص على أنها ستناقش في الاجتماع ، نصا قاطعا ، للتوصل الى الاتفاق بشأنها ، وحاول في الوقت نفسه التنصل من مسؤولية فشل الاجتماع والقاءها على عاتق رئيس جمهورية قبرص . ولا يسعني أن أخفي على المجلس خيبة الأمل التي شعرنا بها للصورة المشوهة المنمقة التي أعطيت بعد الاجتماع العالي المستوى في أوساط معينة ، بأن الاجتماع فشل بسبب رفض جانبنا التوقيع على أوراق تضمنت فراغات بشأن قضايا حيوية اتفق نصا وبصورة محددة ، كما ذكر الأمين العام ، على مناقشتها مناقشة بناءة بغية التوصل الى التفاهم أثناء الاجتماع العالي المستوى .

وهذه الانطباعات المضللة التي اختلقتها بمهارة الدعاية التركية المغرضة تعكس الآن . فالمراقبون غير المتحيزين يدركون ، الواحد تلو الآخر ، وبصورة متزايدة ان السلسلة الجديدة من الاجراءات الانفصالية غير المشروعة التي تقوم بها الزعامة القبرصية التركية ، بالتواطؤ مع أنقرة ودعمها التام ، لهي شهادة دامغة على عدم اخلاص الجانب التركي أثناء الاجتماع العالي المستوى وعلى سوء نيته .

ووجه الجانب التركي سلسلة من الاتهامات الى حكومتي واقتنص الفرصة لاستغلال بعض الخلافات في الآراء السائدة في بلادي فيما يتعلق بتناول الاجتماع العالي المستوى الأخير في ١٧ كانون الثاني/يناير من هذا العام في نيويورك . والطبع لم نفاجأ عندما هب الى استغلال تلك الخلافات .

ولا يسعني الا أن أرد بأن في قبرص قانونا وفعلا ديمقراطية أصيلة وان حرية

التعبير عنصر جوهرى من تقاليدنا الديمقراطية الأصيلة . وكما بينت من قبل لم أفاجأ على الاطلاق باستغلال تلك الخلافات . الا أن ما استحوذ على اعجابي حقيقة أن الجانب التركي يعرف بالتفصيل مواقف قادتنا في قبرص . وهذا مدعاة للاعجاب .

اسمحوا لي أن أسأل ممثل الجانب الآخر السؤال التقليدى الذى يسمع في برامج الأخبار المذاعة من تلفزيون الولايات المتحدة : هل يعرف ذلك الجانب — أو هل يعرف ممثل تركيا — أين زعماء حزبه الآن ؟

لقد قال ثقة بارز وموضوعي هو أميننا العام عن موضوع محصلة الاجتماع العالمي المستوى : " أعتقد أن من غير الانصاف القاء اللوم على اليونان " .

ان التقرير الحالي للأمين العام الوارد في الوثيقة S/17227 و Add.1 و 2 معروض أمام المجلس الآن ، ومصداقية الآراء الواردة فيه تفوق بكثير مصداقية آراء الممثل التركي . علاوة على ذلك فان قول الأمين العام بأنه توقع القيام بمناقشة بناءة في الاجتماع العالمي المستوى لا يحتاج الى تعليق .

وقد صدر نفي بوجود المستقطنين ، آلاف المستقطنين ، في بلده الصغير . انهم كثيرون الى درجة أنهم شكلوا حزبا سياسيا بزعامة السيد اسماعيل تيسير ، الذى أصبح وزيرا في نظام دنكتاش المزعوم ، والذى أعلن صراحة ، في مؤتمر صحفي عقد في ٢٢ كانون الأول/ديسمبر ١٩٧٨ ، أن هدف حزبه كان " تحقيق تقسيم قبرص ووضعها الى تركيا " . وفي ١٧ آب/أغسطس ١٩٨١ اعترف بأن " المستقطنين جاءوا الى قبرص بموافقة تركيا ؛ وبأنهم كانوا يشكلون قوة زراعية ؛ وان معظمهم حصل على جنسية ما تسمى الدولة القبرصية التركية وأن الغرض من قدومهم هو المكوث في قبرص الى الأبد " .

وفي تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٧٩ قال السيد أوزغور للسيد كرلير ، وهو عضو في نظام دنكتاش ، عندما حاول الأخير اخفاء حقيقة ان المستقطنين جلبوا الى قبرص :

" هل تعتقد أننا قدمنا من القمر ؟ هل تحاول أن تخدعنا أيضا بقول أشياء تقولها للأجانب ؟ كن جادا عندما تتكلم . "

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : أعطي ممثل اليونان الكلمة .

السيد دونتاس (اليونان) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : أعرف كم هو من غير المستحب أن يطلب المرء الكلمة في الساعة السادسة والنصف مساء ؛ انها أفضل طريقة لاثارة عداوة المجلس برمته ، ولكني سأتوخى غاية الايجاز . وانني أفعل ذلك توخيا لتبيان الحقيقة والصواب .

أشير هنا الى تصريح لرئيس وزراء اليونان ، السيد بابا ندريو ، في أوائل كانون الثاني /يناير قال فيه انه شعر بالابتهاج بأن رأى الجانب التركي قدم تنازلات حقيقية .

ان البيان صحيح . ولكن اسمحوا لي أن أبين السياق الذى ورد فيه والذى يشهد على حسن نية رئيس الوزراء . عندما أدلى السيد باباندريو بذلك التصريح كان مقتنعا اقتناعا أصيلا بأن الجانب التركي قدم بالفعل تنازلات حقيقية . وما كان بوسعه قط أن يتصور أو يتخيل أن السيد دنكتاش سيقول في ١٧ كانون الثاني /يناير : " لم آت هنا للتفاوض " — كما كان مبينا بوضوح في مشروع الاتفاق الاولي — ولم آت الا لأوقع " .

ان السيد باباندريو ، في رغبته المخلصة في رؤية حل مبكر للمشكلة ، أظهر ما يتحلى به من النزاهة السياسية بأن اعترف بتقديم بعض التنازلات اعتقد أنها قدمت حقا وبأن قدرها ، ولكنه بعد ١٧ كانون الثاني /يناير شعر انه كان ضحية للخداع والتضليل ، شأنه شأن كثيرين غيره .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : لم يبق هناك أى متكلم لهذه الجلسة .

أود أن أسجل رسميا تقدير الرئاسة لجهود الأمين العام التي لا تكل في مواصلة مهمة المساعي الحميدة المناطة به فيما يتعلق بالحالة في قبرص .

بذلك يكون مجلس الأمن قد اختتم المرحلة الحالية من نظره في البند المدرج على جدول أعماله .

التقارير السنوية للأمين العام المقدمة الى الدورات السابعة والثلاثين والثامنة والثلاثين والتاسعة والثلاثين للجمعية العامة

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : اذ نقترب من نهاية الفترة التي يغطيها التقرير السنوى لمجلس الأمن المقدم الى الجمعية العامة استنادا الى الفقرة ٣ من المادة ٢٤ من الميثاق ، أى من ١٦ حزيران/يونيه ١٩٨٤ الى ١٥ حزيران/يونيه ١٩٨٥ ، اتفق المجلس على أن أعلن رسميا أن أعضاء مجلس الأمن عقدوا باستمرار منذ ١٦ حزيران/يونيه ١٩٨٤ مشاورات كاملة فيما يتصل بالقضايا المثارة في التقارير السنوية للأمين العام عن أعمال المنظمة المقدمة الى الدورات السابعة والثلاثين والثامنة والثلاثين والتاسعة والثلاثين للجمعية العامة ، استكشف أثناءها الأعضاء الطرق والوسائل الممكنة لتحسين فعالية المجلس ، استنادا الى الصلاحيات المخولة له بموجب الميثاق .

وقد جرت تلك المشاورات بصورة غير رسمية . وقد م المجلس تقييما مرحليا للتقدم المحرز في أعماله في مذكرة من رئيسه معممة في الوثيقة S/16760 المؤرخة في ٢٨ أيلول/سبتمبر ١٩٨٤ .

رفعت الجلسة الساعة ١٨/٤٠